وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
*Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique*
*Université Mohamed Boudiaf- M'sila*
*Faculté des Sciences Économiques,*
*Commerciales et des Sciences de Gestion*
*Département Sciences de Gestion*

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

**الموضوع**

# دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

## -دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة "المسيلة" -

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الإقتصادية**

**تخصص: مالية وجباية**

**من إعداد الطالبة:**

* سنوسي لمياء

**تحت إشراف الأستاذة:**

قشي حبيبة

**السنة الجامعية 2014/ 2015**

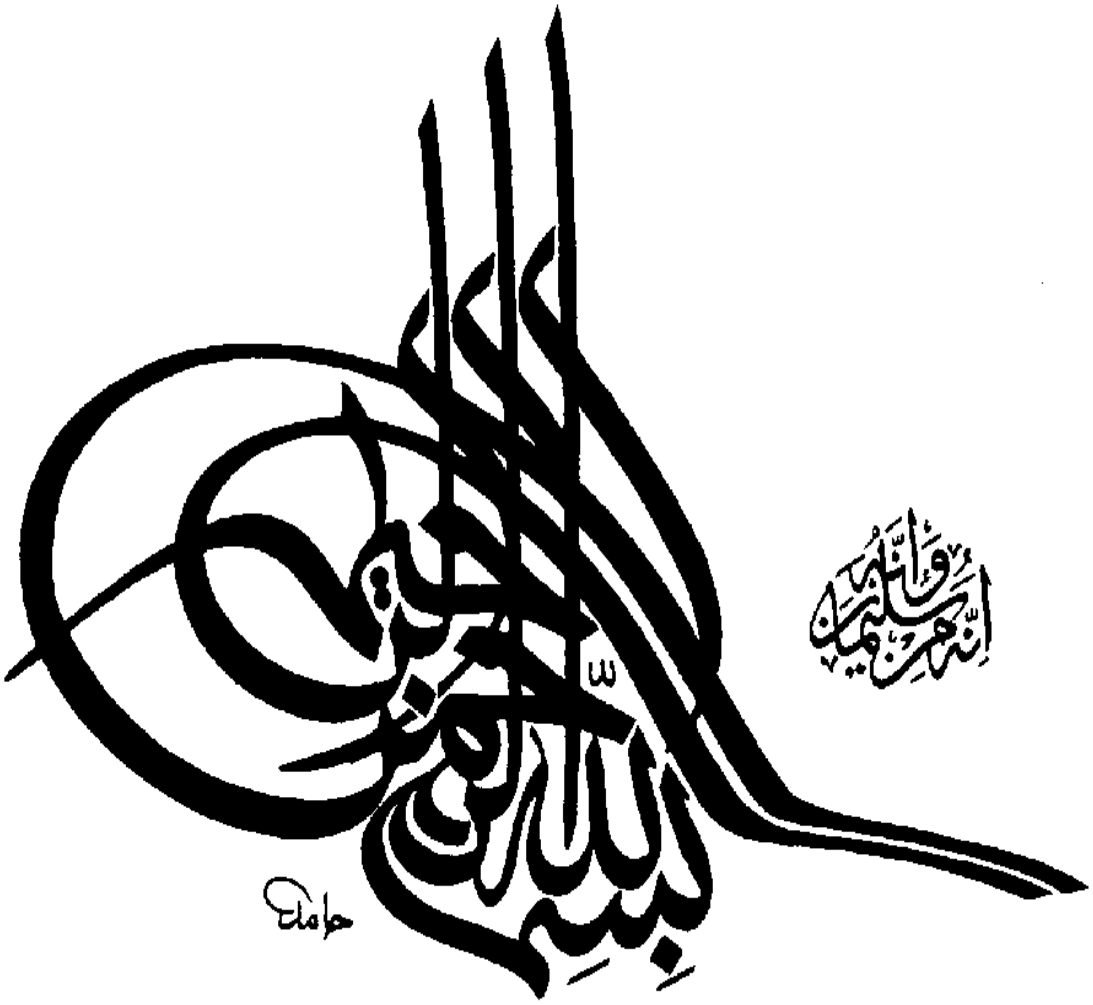
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

# شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى، الحمد والشكر الأول لله عز وجل الذي يسر لناطريق العلم ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

لايسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذة المشرفة والمرشدة "قشي حبيبة" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاتها وحرصها المستمر.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام لكلية العلوم الاقتصادية وأخص بالذكر الأستاذ "بلمحاد".

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها ومناقشتها.

وأخيرا نشكر الصديقتين "بوخالفة حفصة "و "حواش سعاد" على المساعدة وإلى كل من مد يد العون لنا من قريب أو بعيد لإنجازهذه المذكرة.

# الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف إلى إثراء البحث العلمي حول هذا الموضوع.

الجانب التطبيقي للمذكرة، خصص لعرض وتحليل القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة خلال الفترة 2012 إلى 2014 باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي، النتائج أثبتت أن الوضعية المالية للوحدة جيدة حيث أن لها قرار تمويلي جيد خلال الدورات الثلاث.



**الكلمات المفتاحية:** النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، القرار التمويلي.



**Résumé :**

La présente étude traite dune part le rôle des Etats financiers en conformité avec le système comptable et financier dans la prise de décisions financières au sein des entreprises économiques. D'autre part , notre travail a pour but de contribuer à l'enrichissement des connaissances dans ce domaine.

Le cas pratique a fait l'objet de présentation et analyse des Etats financiers de l'entreprise " Moulins d' El-Hodna."

Les résultats montrent que cette dernière se trouve dans une bonne situation financière du moment qu'elle jouit d'une décision de financement appréciable au cours des trois derniers exercices.



**Les mots clés**: système comptable et financier, Etats financiers, décision de financement.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| فهرس المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | |
| الملخص | |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| قائمة الملاحق | |
| مقدمة..... | أ– هـ |
| الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.... | 8–38 |
| تمهيد..... | 8 |
| المبحث الأول: الإطار العام القانوني والمحاسبي للنظام المحاسبي المالي..... | 9 |
| المطلب الأول: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمحاسبة..... | 9 |
| المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي..... | 12 |
| المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي..... | 14 |
| المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... | 16 |
| المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ..... | 16 |
| المطلب الثاني: أنواع وأهداف القوائم المالية ..... | 17 |
| المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية..... | 21 |
| المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... | 23 |
| المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي حسابات النتائج..... | 23 |
| المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة T.F.T..... | 32 |
| المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق..... | 35 |
| خلاصة الفصل الأول..... | 38 |

# فهرس المحتويات


| |
|---|
| **الفصل الثاني: دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.....40-74** |
| **تمهيد.....40** |
| **المبحث الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية.....41** |
| **المطلب الأول: تعريف وأهداف تحليل القوائم المالية .....41** |
| **المطلب الثاني: مستويات تحليل القوائم المالية.....43** |
| **المطلب الثالث: مراحل وخطوات التحليل المالي .....44** |
| **المبحث الثاني: أدوات ووسائل تحليل القوائم المالية .....47** |
| **المطلب الأول: التحليل المالي للميزانية.....47** |
| **المطلب الثاني: تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير(حساب النتائج).....56** |
| **المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة .....59** |
| **المبحث الثالث: القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.....61** |
| **المطلب الأول: مفهوم القرار وأنواعه.....61** |
| **المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرارات.....65** |
| **المطلب الثالث: القرارات المالية .....70** |
| **خلاصة الفصل الثاني.....74** |
| **الفصل الثالث:دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية وحدة مطاحن الحضنة –المسيلة-..... 76-94** |
| **تمهيد..... .76** |
| **المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراس.....77** |
| **المطلب الأول: تعريف مؤسسة الدراسة .....77** |
| **المطلب الثاني: التعريف ب مطاحن الحضنة – المسيلة.....80** |
| **المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للوحدة مطاحن الحضنة- المسيلة-:.....85** |
| **المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية.....85** |

# فهرس المحتويات


| |
|---|
| المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة.....84 |
| خلاصة الفصل الثالث.....94 |
| الخاتمة.....96 |
| قائمة المراجع |
| الملاحق |

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | ميزانية الأصول | |
| 2 | ميزانية الخصوم | |
| 3 | حساب النتائج حسب الطبيعة | |
| 4 | حساب النتائج حسب الوظيفة | |
| 5 | جدول سيولة الخزينة(التدفقات النقدية) الطريقة المباشرة | |
| 6 | جدول تدفقات الخزينة –الطريقة غير مباشرة– | |
| 7 | جدول تغير الأموال الخاصة | |
| 8 | الميزانية الوظيفية | |
| 9 | معدلات النمو | |
| 10 | معدلات المردودية | |
| 11 | رأس المال الإجمالي للشركة موزع | |
| 12 | الميزانية الوظيفية–الأصول– | |
| 13 | الميزانية الوظيفية –الخصوم– | |
| 14 | مؤشرات التوازن المالي | |
| 15 | نسب السيولة العامة (نسب التداول) | |
| 16 | نسب السداد السريع | |
| 17 | نسب النقدية | |
| 18 | قاعدة التوازن الأدنى | |
| 19 | قاعدة التوازن الأعظم | |
| 20 | الأرصدة الوسيطية للتسيير | |
| 21 | معدلات النمو | |
| 22 | معدل التكامل | |

# قائمة الجداول


| | | |
|---|---|---|
| 23 | نسبة الأجراء | |
| 24 | نسبة الدولة | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |

# قائمة الأشكال

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي | 10 |
| 02 | الهيكل التنظيمي"لرياض سطيف" | 79 |
| 03 | الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة –المسيلة– | 81 |

# قائمة الملاحق

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق |
|---|---|
| **01** | ميزانية الاصول والخصوم لسنة 2012 |
| **02** | ميزانية الاصول والخصوم لسنة 2013 |
| **03** | ميزانية الاصول والخصوم لسنة 2014 |
| **04** | جدول حساب النتائج لسنة 2012 |
| **05** | جدول حساب النتائج لسنة2013 |
| **06** | جدول حساب النتائج لسنة 2014 |
| **07** | جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012 |
| **08** | جدول تدفقات الخزينة لسنة 2013 |
| **09** | جدول تدفقات الخزينة لسنة 2014 |
| **10** | جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة2012 |
| **11** | جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2013 |
| **12** | جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2014 |

# مقدمة

**مقدمة:**

يشهد العالم العديد من التطورات، التي أثرت بشكل كبير على نمط واتجاهات العلاقات في العديد من المجالات، منها الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، ولقد سايرت المحاسبة تلك التطورات الراهنة فعرفت عدة تغيرات سواء على المستوى العالمي أو المحلي، هذه التغيرات مست مختلف جوانبها وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية بحيث يستطيع مستخدميها الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة.

تعتبر القوائم المالية الصورة التي تعكس الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فتعد وتعرض هذه القوائم المالية على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى.

وعلى غرار الكثير من الدول تعد الجزائر من البلدان التي انتهجت طريق الإصلاح في المنظومة المحاسبية على ضوء معايير المحاسبة الدولية قصد مواكبة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، هذه الأسباب جعلت المجلس الوطني للمحاسبة يأخذ المبادرة بإصدار مشروع النظام المحاسبي المالي المستلهم من معايير المحاسبة الدولية، فهذا الأخير يقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر ويتم الرجوع إليه من طرف رجال الأعمال، لينتج قوائم مالية تتميز بالمصداقية والصحة والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة سعيا لاتخاذ القرارات الرشيدة.

ولضمان ذلك تسعى المؤسسة بدراسة تحليل محتوى التقارير المالية بجدية لحاجتها لمعلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات المالية المناسبة، بما يضمن لها تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل التكاليف.

**أولا: الإشكالية العامة:**

من خلال التقديم السابق فإنه يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

**كيف تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تجزئة إشكالية البحث إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ فيما تتمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ ما هي مراحل اتخاذ القرار التمويلي ؟
- ✓ كيف تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في مؤسسة مطاحن الحضنة– المسيلة – ؟

وكإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات الجزئية التالية:

✓تمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، وتتمثل في الميزانية جدول حساب النتائج جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

✓تتمثل مراحل إتخاذ القرار التمويلي في مرحلة تحديد المشكلة جمع وتحليل البيانات تحديد البدائل المختلفة تقييم البدائل اختيار البديل الأمثل تطبيق البديل المناسب ومرحلة المراجعة والتقييم.

✓من خلال التحليل المالي يمكن اتخاذ القرار التمويلي.

**ثانيا: أهمية الدراسة:** تظهر أهمية دراسة موضوع دور القوائم المالية في SCF في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية في:

- ✓ إظهار وتبيان دور القوائم المالية في المؤسسة وكيف تساهم في اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ إظهار أساليب وأدوات التحليل المالي المختلفة.

**ثالثا: أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ المساهمة في إثراء المعارف النظرية عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
- ✓ محاولة الوقوف على دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية
- ✓ تشخيص واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بمؤسسة مطاحن الحضنة– المسيلة–.
- ✓ المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط العملي الميداني.

**رابعا: حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** مؤسسة مطاحن الحضنة– المسيلة – ميدانا لدراسة الحالة.
- ✓ **الحدود الزمانية:** تتمثل في دراسة القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة– المسيلة – للسنوات 2012 و2013 و2014.

**خامسا: دوافع اختيار الموضوع:**

- ✓ **المبررات الموضوعية:**
- ✓ التعريف بالقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي .
- ✓ انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي، وتبنيها لمعايير المحاسبة الدولية والانتقال من PCNإلى SCF.
- ✓ التعرف على أدوات التحليل المالي للقوائم المالية.

**المبررات الذاتية:**

- ✓ الرغبة في الإثراء والاطلاع على المواضيع ذات الصلة.
- ✓ ارتباط الموضوع بتخصصي في المسار الدراسي.
- ✓ محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع.

**سادسا: منهج الدراسة:**

من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات المؤثرة في مفردات البحث الساعي إلى تبيان دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الموضوع، ومنهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق في فهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده وذلك بالاطلاع على واقع دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة–، من خلال الزيارات الميدانية، الملاحظة، المقابلة بالإضافة إلى دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية وهذا ما يجسد في نظرنا أحد دوافع دراسة هذا الموضوع المتمثل في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى الميدان العملي

**سابعا: تقسيمات الدراسة:**

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، تمثل الفصل الأول والثاني في الجانب النظري من البحث، أما الجانب التطبيقي فتم تناوله في الفصل الثالث وذلك حسب الخطة التالية :

الفصل الأول يتعلق بالإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول لكل ما يخص النظام المحاسبي المالي من تعريف وجانبه القانوني والمحاسبي، أما في المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم أنواع وأهداف القوائم المالية وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى عرض للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

أما في الفصل الثاني فتعرضنا إلى دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم تحليل القوائم المالية، أما المبحث الثاني فتناولنا أدوات ووسائل التحليل المالي التي تختلف باختلاف القوائم المالية للمؤسسة، وخصصنا المبحث الثالث إلى التعريف بالقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية من خلال إبراز أنواع ومراحل اتخاذ القرارات المالية.

أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة لمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة– وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول للتعريف بميدان الدراسة والمبحث الثاني لتحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة– واستخلاص مختلف النتائج لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة

**ثامنا: الدراسات السابقة:**

سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 ،2013.

استعرض التطور التاريخي للمحاسبة وأعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وأظهرت نتائج دراسته أن تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي، مشروعا مثيلا وأمر لابد منه.

عثمان مداحي، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009/2008

أهم نتيجة توصل إليها أن عملية اتخاذ القرارات تكون بالتحليل وبين مدى أهميتها في عملية تسيير المؤسسة، والعلاقة الوطيدة بين عملية اتخاذ القرارات وأنظمة المعلومات بما يجعل هذه الأخيرة تمثل الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرارات.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

**تمهيد:**

إن التطورات السريعة التي عرفها الاقتصاد العالمي، فرض على الجزائر تبني نظام محاسبة مالية جديد، يواكب المقاييس الدولية ويمكن الأنظمة المالية والبنكية من مواجهة التحديات في القطاع المالي، وجاء ذلك بالقيام بإصلاحات جذرية على المخطط المحاسبي الوطني 1975 (PCN) ليجعله نظاما مرنا يستجيب مع التحولات الاقتصادية الراهنة والقواعد والمبادئ الجديدة، لخلق البيئة المناسبة التي تسمح بتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) سنة 2010، وفق المعايير المحاسبية الدولية IASومعايير الإبلاغ الماليIFRSوإلغاء المخطط الوطني المحاسبي( PCN) لسنة 1975.

وبالتالي كان لزاما على المحاسبة أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمؤسسات، التي تعتبر المستعمل الأساسي للمعلومة المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية والمتولدة من الأنشطة الاقتصادية وإيصال هذه المعلومات بالكيفية المطلوبة إلى متخذي القرار من شأنه خدمة الاقتصاد وتنميته.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لتقديم النظام المحاسبي المالي في المباحث التالية:

**المبحث الأول:** الإطار العام القانوني والمحاسبي للنظام المحاسبي المالي.

**المبحث الثاني:** القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

**المبحث الثالث:** عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

## المبحث الأول: الإطار العام القانوني والمحاسبي للنظام المحاسبي المالي

قامت وزارة المالية بعدة إصلاحات من أجل إحداث توافق وانسجام أكثر مع المعايير المحاسبية الدولية حيث أصدرت القانون رقم 07-11في 25 نوفمبر 2007 والذي تضمن النظام المحاسبي الجديد ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975،والذي أحدث تغييرات عديدة سواء على مستوى التعاريف والمفاهيم أوعلى مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية للمؤسسات المطبقة له.

### المطلب الأول: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

**أولا- مفهوم النظام المحاسبي المالي:** يعرف النظام المحاسبي المالي على أنه:"نظام يقوم بتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية يتم تصنيفها وتقييمها،وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي ) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].

دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق ابتداءا من 01 جانفي 2010 بموجب إطار قانوني بعدما كان من المفترض تطبيقه في 01 جانفي 2009 وتجسيد هذا الإطار يوضحه الشكل رقم (01) فيما يلي [2]:

**1-الجريدة الرسمية لعدد 74 من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25:**

المتضمن النظام المحاسبي المالي (يحتوي على 43 مادة ) جاء هذا القانون ليلغي القانون رقم 35/75، الموافق ل 1973/04/29 المتضمن لـPCNإضافة إلىSCF والذي يحوي على سبعة فصول.

[1]- شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، أطروحة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر، 2007،ص11.

[2] - Samir M erouani,**Le projet du nouveau sysème comptable financier**, anticiper et préparer, le passage du PCN,aux noms IFRS, mémoire de magistère en sciences de gestion,ESC,Alger,2007-2008 , p94.

2-**صدور القانون (المرسوم التنفيذي ) رقم 156/08 المتضمن** (44مادة) والذي يحوي: الإطار التصوري للمحاسبة المالية، تعريف الطرق المحاسبية تعريف عناصر القوائم المالية، المعايير المتعلقة بطرق القياس وعناصر الكشوف المالية مدونة الحسابات، تعريف القوائم المالية.

3- **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008:** الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات الصادرة في الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

4-**المرسوم التنفيذي رقم: 110.09 الصادر في 2009/04/07:** ويهدف هذا المرسوم لتحديد شروط وكيفيات مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي وفيما يلي شكل يوضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

**الشكل رقم (01): المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي .**

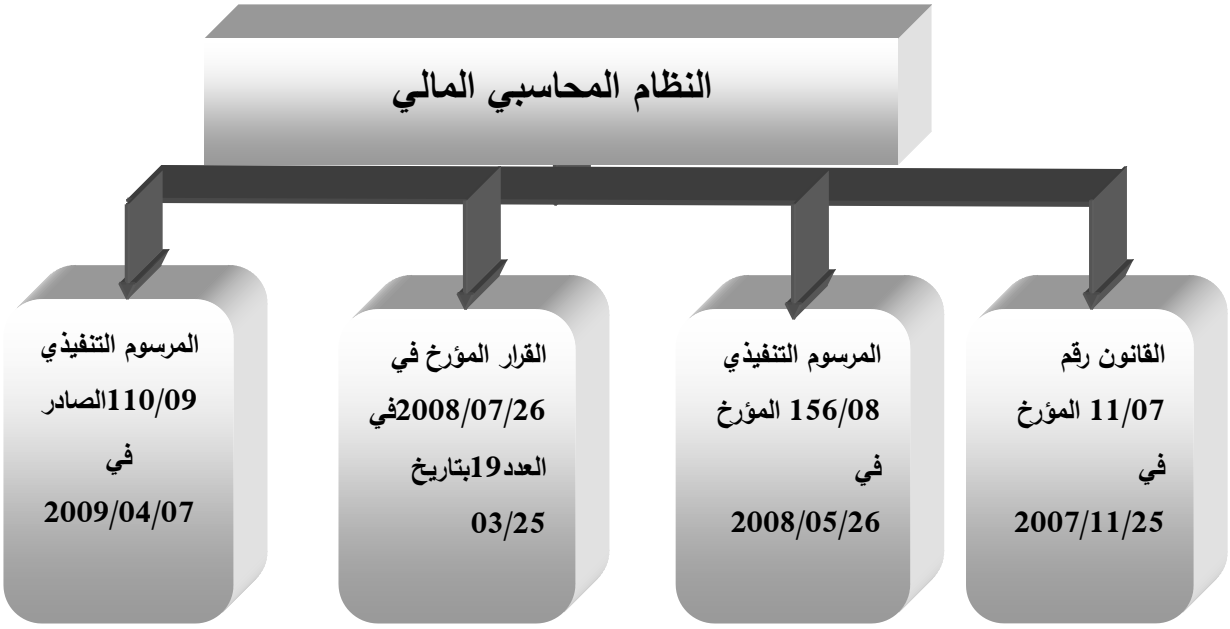


**المصدر:** سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**،ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة، 25/26ماي 2010.

**ثانيا-مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:** يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية،ومنه تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية[1].

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[2].

وتحدد شروط و كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم في القرار المؤرخ 26 يوليو 2008،المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة، ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام1429 الموافق ل26 مايو 2008 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية،خلال سنتين ماليتين مسك محاسبة مالية مبسطة[3].

* النشاط التجاري:

- رقم الأعمال: 10ملايين دينار.

---

[1]-شبلي ف،**النظام المحاسبي المالي سلسلة قانونية**، قصر الكتاب،البليدة، 2010،ص5.

[2]- نفس المرجع، ص6.

[3]- نفس المرجع،ص226.

- عدد المستخدمين:9أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

* النشاط الإنتاجي والحرفي:

- رقم الأعمال:6ملايين دينار.
- عدد المستخدمين: 9أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

* نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:

- رقم الأعمال: 3ملايين دينار.
- عدد المستخدمين: 9أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية و/ أو الثانوية.

**المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي**

تشتمل أهم المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

أ. **محاسبة التعهد(الالتزام) "Comptabilité d'engagement"**:حتى تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق،وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات الأحداث الأخرى عند وقوعها وليس عند الاستلام أو دفع النقدية وما يعادلها كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية الإبلاغ عنها في القوائم المالية[1].

ب. **استمرارية الاستغلال (النشاط)**:"**Continuité d'exploitation**": يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى كذلك وعليه يفترض انه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياتها، عموما يفترض المحاسبون دائما أن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة[2].

ج. **المعلومة الواضحة وسهلة الفهم**"**Intelligibilité**": يقصد بالمعلومات القابلة للفهم هي المعلومات الواضحة والسهلة الفهم مباشرة من قبل مستعمليها الذين يملكون حد أدنى من المعارف الأساسية المرتبطة بالتسيير، المالية و المحاسبة، فالمعلومة تزود مستعمليها لأخذ رؤية واضحة على المؤسسة.

د. **الملائمة**"**Pertinence**": الملائمة هي قدرة المعلومات على أحداث تغيير في اتجاه قرار معين، وعليه يجب أن تكون المعلومة المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار.

هـ. **المعلومات ذات المصداقية** "**La fiabilité**": يقصد بالمعلومات ذات المصداقية هي تلك المعلومة المالية و المحاسبية التي تم إعدادها وفق معايير وطرق عملية، وهي خالية من الأخطاء والمدروسة بشكل جيد وموثوق.

---

[1]–حنيفة بن ربيع، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**. الجزء الأول، 2010، ص31.

[2]– جمعة هوام، **تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص17.

و. **القابليـــة للمقارنـــة "Comparabilité"**: يقصـد بهـذا المبـدأ أن تعـد المعلومـات المحاسـبية باسـتخدام نفـس الأسـاليب والإجـراءات المحاسـبية مـن سـنة لأخـرى، ولـنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي ويمكن مقارنة أداء المؤسسة الاقتصادية بالوحدات الاقتصادية الأخرى.

ز. **مبدأ التكلفة التاريخية "Principe de non compensation"**: تعتبر التكلفة التاريخية الأسـاس السـليم للتسـجيل المحاسـبي للاسـتثمارات، المخزونـات وطبقـا لهـذا المبـدأ تسـجل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو تكلفة إنتاجها.

ح. **مبدأ عدم المقاصة "Principe de non compensation"**: ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والأعباء.

ط. **مبدأ الحيطة والحذر "Principe de la prévoyanceet laprrudence"**:يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة.

ي. **مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:**

**La prééminence de la réalité économique sur la forme juridique**

يقصد به أن جميع التعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي في تسجيلها ضمن ذمة المؤسسة[1].

**المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي:**

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

[1]– المادة رقم 6 من القانون رقم 11/7 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد 74، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الصادرة في25 نوفمبر 2007، الجزائر.

[2]–سفيان نقماري، رحمة بلهادف،الملتقى الوطني حول **النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،الجزائر،13 و14 جانفي 2013.

- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- يسمح بمراقبة الحسابات وضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر بكل فعالية في السوق.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- استفادة الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.

## المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

### المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية بأنها "وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان ذلك في داخل المشروع أو خارجه"[1]،حيث وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي الأول(IAS1) المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، والذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول، الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، وجدول تدفقات الخزينة، والملاحق (الإيضاحات)

ويمكن تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة، وفي أشكال محددة (كالميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول تغيرات رؤوس الأموال أو الأموال الخاصة، وجدول تدفقات الخزينة) وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات[2].

[1]– أحمد محمد نور ،**مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص43.

[2]–نوي الحاج، **انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي.

**المطلب الثاني: أنواع وأهداف القوائم المالية**

**أولا: أنواع القوائم المالية:** يمكن تقسيم القوائم المالية المحاسبية إلى ثلاث أنواع هي[1]:

1. قوائم مالية تاريخية تعبر عن نتائج الأعمال الماضية التي تحققت فعلا في المؤسسة خلال فترة معينة وتتمثل في الحسابات الختامية المختلفة.

2. قوائم مالية وصفية للموقف الحاضر عاكسة للظروف التي تمر بها المؤسسة القوائم المالية الموقفية الحاضرة .

3. قوائم مالية تخطيطية احتمالية تستقرئ، التدفقات والأرصدة المتوقع أن تحدث في مستقبل المؤسسة وقوائم التدفقات المستقبلية والموازنات التخطيطية...

كما يمكن أن تختلف القوائم المالية في إعدادها أيضا حسب الغرض الذي ستستخدمه فيه، ومن ثم يمكن أن نفرق بين نوعين هما:

1. **قوائم مالية عامة:** تعد للاستخدام العام من جانب كافة المهتمين بالمؤسسة وهي قوائم مالية إجمالية لا تهتم بالتفاصيل.

2. **قوائم مالية خاصة:** تعد بغرض تقديمها لمستخدم معين أو جهة معينة لتحقيق هدف معين كالقوائم المالية المعدة مثلا من أجل الحصول على القروض والتي تقدم للبنوك.

**ثانيا: أهداف القوائم المالية:** تتمثل أهداف القوائم المالية فيما يلي[2]:

تمثل الأهداف التي بناءا عليه يتم خلق الهيكل الأعلى لنظرية المحاسبة، ولا شك أن إدراك أهمية تلك الأهداف جعل مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا تبذل محاولات متعددة لتكوين أهداف القوائم المالية، إن تقرير الشركة في عام 1975 بالمملكة المتحدة وتقرير Stamp في عام 1980 بكندا عن أهداف القوائم المالية قد أشار إلى إدراك

---

[1]– محسن أحمد الخضيري، **كيف تقرأ ميزانية، مدخل اقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1996، ص ص42-45.

[2]– أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية،ج1، 2006، ص ص203، 210.

أهمية تلك الأهداف، كما أخذ مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة أيضا على عاتقه أولوية مهمة تحديد الأهداف .

**مجلس مبادئ المحاسبةThe APB،(Accounting Principles Board):**

تم خلق قسم الأبحاث المحاسبية لمجلس مبادئ المحاسبة لتحفيز إجراء أبحاث الفروض والمبادئ الأساسية للمحاسبة، وقد تم تحديد أهداف القوائم المالية والتي تتمثل في:

1. توفير معلومات موثوق فيها عن الأحداث والموارد والالتزامات الاقتصادية للمؤسسة من أجل:
   - تقييم مواطن القدرة والضعف.
   - إظهار مواطن التمويل والاستثمار.
   - إظهار أساس مواردها لأغراض النمو .
2. توفير معلومات موثوق فيها عن التغيرات في صافي الموارد التي تنشا من الأنشطة الموجهة لتحقيق أرباح المؤسسة الاقتصادية من أجل:
   - إظهار العائد الموزع المتوقع للمستثمر؛
   - إظهار قدرة المؤسسة على السداد للدائنين والموردين وتوفير الوظائف للعاملين، وسداد الضرائب وتوليد الأموال لأغراض التوسع؛
   - تزويد الإدارة بالمعلومات الخاصة بالتخطيط والرقابة؛
   - إظهار ربحية المؤسسة طويلة الأجل.
3. توفير المعلومات المالية النافعة لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.
4. الإفصاح عن المعلومات الأخرى الملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

**تقرير ترويلود The Trueblood Report** : كون المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين مجموعتين للدراسة في سنة 1971 أولها أطلق عليها مجموعة دراسية عن تكوين المبادئ المحاسبية يرأسها Francis M.Wheat(أدت مقترحاتها إلى تكوين مجلس معايير المحاسبة

المالية) ، أما الأخرى فأطلق عليها مجموعة دراسية عن أهداف القوائم المالية وقد تم رئاستها عن طريق Roberte M .Trueblood وقد نشر هذا التقرير في عام1973،وقد اضطلعت اللجنة بتطوير أهداف القوائم المالية،و تكونت من تسعة أعضاء يمثلون الصناعة ومهنة المحاسبة و الأكاديميين،بالإضافة إلى إتحاد المحللين الماليين، وتم أخذ آراء حوالي أكثر من 5000 شركة ومنظمة عن طريق اللجنة واقترحت هذه الأخيرة اثني عشر هدفا هي :

- إن الهدف الأساسي للقوائم المالية يتمثل في توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية أما الأهداف الأخرى الحادية عشر فيمكن إيجازها على النحو التالي:

- إن هدف القوائم المالية يتمثل بصفة رئيسية في خدمة مختلف المستخدمين الذين لديهم اختصاص وقدرة أو موارد محددة للحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومات عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

- إن هدف القوائم المالية يتمثل في تزويد المستخدمين بمعلومات لأغراض التنبؤ ومقارنة وتقييم القدرة الكسبية للمؤسسة.

- إن هدف القوائم المالية يتمثل في عرض المعلومات المفيدة في الرقابة على مقدرة الإدارة على استغلال موارد المؤسسة بفعالية في تحقيق الهدف الرئيسي لها.

- إن هدف القوائم المالية يتمثل في توفير معلومات واقعية وتفسيرية عن المعاملات والأحداث الأخرى التي تعتبر مفيدة لأغراض التنبؤ ومقارنة وتقييم القدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب أن يتم الإفصاح عن الافتراضات الأساسية القائمة المتعلقة بالأمور التي تخضع للتفسير والتقييم والتنبؤ أو التقدير.

- إن هدف القوائم المالية يتمثل في توفير بيان عن المركز المالي مفيد لأغراض التنبؤ ومقارنة القدرة الكسبية للمؤسسة، ذلك الإيضاح يجب أن يوفر معلومات بخصوص معاملات المؤسسة والأحداث الأخرى التي تعتبر جزء من دورات الأرباح غير الكاملة، إن القيم الجارية يجب أن يتم التقرير عنها أيضا عندما تختلف بشكل جوهري عن التكلفة التاريخية،

كما أن الأصول والالتزامات يجب أن يتم تصنيفها في مجموعات أو يتم فصلها عن عدم التأكد النسبي لتقييم وتوقيت التحقق المتوقع أو التصفية.

- إن الهدف يتمثل في توفير إيضاح عن الأرباح الدورية المفيدة لأغراض التنبؤ وتقييم القدرة الكسبية للمؤسسة، أن صافي نتيجة دورات الأرباح التامة وأنشطة المؤسسة التي تؤدي إلى التقدم يمكن الاعتراف به اتجاه إتمام الدورات غير الكاملة يجب أن يتم التقرير عنها، إن التغيرات في القيم التي يتم عكسها في إيضاحات متعاقبة من المركز المالي يجب أن يتم التقرير عنها أيضا، ولكن على نحو منفصل حيث أنها تختلف في ضوء التأكد من تحققها.

- إن الهدف من القوائم المالية تتمثل في توفير معلومات مفيدة لأغراض العملية التنبؤية، إن التنبؤات المالية يجب أن يتم توفيرها عندما سوف تعزز من إمكانية الاعتماد على تنبؤات المستخدمين.

- إن هدف القوائم المالية يتمثل في التقرير عن أنشطة المؤسسة المؤثرة على المجتمع التي يمكن أنيتم تحديدها ووصفها أو قياسها، والتي تعتبر ذات أهمية لدور المؤسسة في البيئة الاجتماعية.

وتظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية[1].

[1]– أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص ص 42،43.

**المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية**

يمكن التمييز بين صنفين رئيسيين من مستخدمي القوائم المالية، الصنف الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة مثل الملاك الحاليين والمرتقبين، وإدارة المؤسسة والمقرضين والموردين ومصلحة الضرائب والعاملين والمستهلكين، أما الصنف الثاني من المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة، مثل المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، الهيئات المعنية بإصدار المعايير، المؤسسات المتخصصة في نشر المعلومات المالية والنقابات العمالية وغيرهم[1].

ويستعمل مستخدمو القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل مايلي[2]:

1. **المستثمرون:** يهتم المستثمرون الحاليون أو المتوقعون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمؤسسة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة وذلك لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيتات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة، وإن قيامهم باستثمار النقد في المؤسسة أو تقديم السلع والخدمات يكون نتيجة التوقع على الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه وهو ما يجعل للاستثمار قيمة.

2. **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

3. **المقرضون:** يقدم المقرضون الأموال بأشكال وصور مختلفة ولأغراض متنوعة، حيث نجد أن هناك الائتمان قصير الأجل الذي ينبني على أمل استرجاع أموالهم خلال فترة زمنية قصيرة تتراوح عادة ما بين ثلاثين وتسعين يوما، كما تتلقى المؤسسة قروضا أخرى قصيرة أو

---

[1]– عثمان مداحي، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2009/2008، ص ص233،235.

[2]– طارق عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000، ص ص40،41.

طويلة الأجل من مصادر مختلفة من أهمها البنوك، أو القيام بإصدار سندات، ويهتم المقرضون بطريقة تحليل الإمكانات المستقبلية للمؤسسة أساسا بحصولهم على ما يضمن تسديد قروضهم مع الفوائد.

4. **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي لهم.

5. **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

6. **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

## المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعد القوائم المالية من أبرز مصادر المعلومات المعتمدة من طرف المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات التي تتدرج ضمن تطبيقه أن تقوم بإعداد قوائم مالية تعطي صورة صادقة عن حالة المؤسسة، حيث تضمن SCF قائمة المركز المالي و حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة.

### المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي حسابات النتائج

#### أولا: قائمة المركز المالي(الميزانية) le bilan

**1. تعريفها:** تعرف الميزانية على أنها: "حصيلة الأرصدة لمجموعة من الحسابات مسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج، أو أنها ملخص لأرصدة الحسابات التي لازالت مفتوحة بدفاتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية على حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب[1].

الميزانية هي جدول ذو جانبين، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة وبالجانب الأيسر خصومها، أو هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد[2].

تصف الميزانية مجموعة المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للكيان[3].

تصف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم. وتبرز بصفة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

---

[1]– حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ص147.

[2]–عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**،ط2، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2010، ص10.

[3]- Eric Ducasse ,et autre, **Normes comptables IAS/IFRS** , Bibliothèque royale .de. Belgiqwe,2005, p17.

**2. مكوناتها:**تتكون قائمة المركز المالي من مايلي:

**1.2. التثبيتات(الأصول):**وتشمل على:

- التثبيتات المعنوية
- التثبيتات العينية
- الاهتلاكات
- المساهمات
- الأصول المالية
- المخزونات
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

**2. 2. الخصوم:**

– رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر

حسب النظام المحاسبي المالي تشتمل الأصول على:

- **التثبيتات غير متداولة: تشمل على[1]:**

✓ القيم الثابتة المعنوية(شهرة المحل، قيم معنوية أخرى).

✓ القيم الثابتة المادية(الأراضي المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل، قيم ثابتة تجارية).

✓ الأصول المالية: وتشمل الأصول المالية طويلة الأجل والأصول المالية قصيرة الأجل.

[1]– لبوز نوح، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة**، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، الجزائر، 2009، ص40–42.

- **التثبيتات المتداولة:** تشمل المخزونات والحسابات الجارية، الزبائن، مدينون آخرون[1].

1.1 **الخصوم:** هي توضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات المالية لمؤسسة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية[2].

1.2 تتمثل عناصر الخصوم فيما يلي:

- **رؤوس الأموال الخاصة:** قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- **الخصوم غير الجارية:**(قروض وديون مالية، التزام ضريبي، خصوم أخرى غير متداولة الموردين والإدارات المقدمة، الخصوم المماثلة).
- **الخصوم الجارية:** ضرائب، ديون ودائنون آخرون، حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها[3].

ويمكن التوضيح من خلال الجدولين التاليين:

[1]– المرجع نفسه، ص 42.

[2]– وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، مرجع سابق، ص26.

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص23.

**الجدول رقم (01): ميزانية الأصول**

جانب الأصول

السنة المالية المقفلة:.....

| الأصـــل | ملاحظة | Nاجمالي | Nاهتلاك رصيد | Nصافي | N-1صافي |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول غير جارية<br>فـارق بـين الاقتنـاء – المنتـوج الإيجـابي أو السلبي<br>تثبيتات معنوية<br>تثبيتات عينية<br>أراضي<br>مباني<br>تثبيتات عينية أخرى<br>تثبيتات ممنوح امتيازها<br>تثبيتات يجري إنجازها<br>تثبيتات مالية<br>سندات موضوعة موضع معادلة<br>مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها<br>سندات أخرى مثبة<br>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية<br>ضرائب مؤجلة على الأصل | | | | | |
| مجموع الأصل غير الجاري | | | | | |
| أصول جارية<br>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ<br>حسابات دائنة واستخدامات مماثلة<br>الزبائن<br>المدينون الاخرون<br>الضرائب وما شابهها<br>حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة<br>الموجودات وما شابهها<br>الأمـوال الموظفـة والأصـول الماليـة الجاريـة الأخرى<br>الخزينة | | | | | |
| مجموع الأصول الجارية | | | | | |
| المجموع العام للأصول | | | | | |

**المصدر:** حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

**الجدول رقم (02): ميزانية الخصوم**

جانب الخصوم

السنة المالية المقفلة في:.....

| الخصوم | ملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة**<br>**رأس مال تم إصداره**<br>**رأس مال غير مستعان به**<br>**علاوات واحتياطات –احتياطات مدمجة (1)**<br>**فوارق إعادة التقييم**<br>**فارق المعادلة(1)**<br>**نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع(1)**<br>**رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد** | | | |
| **حصة الشركة المدمجة(1)** | | | |
| **حصة ذوى الأقلية** | | | |
| **المجموع 1** | | | |
| **الخصوم غير جارية**<br>**قروض وديون مالية**<br>**ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)**<br>**ديون أخرى غير جارية**<br>**مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا** | | | |
| **مجموع الخصوم غير الجارية 2** | | | |
| **الخصوم الجارية**<br>**موردون، حسابات جارية**<br>**ضرائب**<br>**ديون أخرى**<br>**خزينة سلبية** | | | |
| **مجموع الخصوم الجارية 3** | | | |
| **مجموع عام للخصوم** | | | |

**المصدر:** حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

**ثانيا: حسابات النتائج**

**1. تعريفه:** وفق النظام المحاسبي المالي فإن هذا الجدول هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة[1].

**2. مكونات جدول حسابات النتائج:** يتكون من العناصر التالية:

**1.2. النواتج:** هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة[2].

2.2. **الأعباء والتكاليف:** هي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة. ويشمل تعريف الأعباء أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور و الاهتلاكات[3].

**3. معلومات يستوجب إظهارها في جدول حسابات النتائج:**

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

---

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الموافق ل25 مارس 2009، ص24.

[2]– حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي والدولي**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص184.

[3]– شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر–باتنة، 2008–2009، ص51.

- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير عادية(نواتج وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة[1].

ويوجد نوعين من حساب النتيجة حسب الطبيعة وحسب الوظيفة نوضحهما من خلال الجدولين التاليين:

**الجدول رقم (03): حساب النتائج حسب الطبيعة**

الفترة من:.....الى.....

| رقم الحساب | البيان | المبلغ المدين | المبلغ الدائن | احالات | أرصدة الدورة السابقة |
|---|---|---|---|---|---|
| 70<br>72<br>73<br>74 | المبيعات<br>التغير في المخزون<br>انتاج المؤسسة لذاتها<br>اعانات الاستغلال | | | | |
| | **انتاج الدورة1** | | | | |
| 60<br>61<br>62 | مشتريات مستهلكة<br>خدمات خارجية<br>خدمات خارجية أخرى | | | | |
| | **استهلاكات الدورة2** | | | | |
| | **القيمة المضافة للاستغلال=1-2** | | | | |
| 63<br>64 | أعباء المستخدمين<br>ضرائب ورسوم | | | | |
| | **فائض الاستغلال الاجمالي4** | | | | |
| 75 | إيرادات وظيفية أخرى | | | | |

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الموافق ل25 مارس سنة 2009، ص 24، 25.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **65** | أعباء وظيفية أخرى | | | | |
| **68** | مخصصات الاهتلاكات وتدني القيمة | | | | |
| **78** | استرجاع أعباء الدورات السابقة | | | | |
| | **النتيجة الوظيفية 5** | | | | |
| **76** | إيرادات مالية | | | | |
| **66** | أعباء مالية | | | | |
| | **النتيجة المالية 6** | | | | |
| | **النتيجة العادية قبل الضريبة=5+6** | | | | |
| **695-698** | الضرائب المستحقة على النتيجة العادية | | | | |
| **692-693** | الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية | | | | |
| | اجمالي إيرادات النشاطات العادية | | | | |
| | اجمالي أعباء النشاطات العادية | | | | |
| | **النتيجة الصافية للنشاطات العادية7** | | | | |
| **77** | إيرادات استثنائية | | | | |
| **67** | أعباء استثنائية | | | | |
| | **النتيجة غير العادية 8** | | | | |
| | **النتيجة الصافية للدورة 9** | | | | |

**المصدر:** حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

## الجدول رقم (04): حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من:.....الى.....

| البيان | المبلغ المدين | المبلغ الدائن | احالات | أرصدة الدورة السابقة |
|---|---|---|---|---|
| **رقم الأعمال**<br>**تكلفة المبيعات** | | | | |
| الهامش الإجمالي | | | | |
| **إيرادات أخرى وظيفة**<br>**تكاليف تجارية**<br>**أعباء إدارية**<br>**أعباء أخرى وظيفة** | | | | |
| نتيجة وظيفية | | | | |
| **الأعباء حسب طبيعتها:**<br>- **مصاريف المستخدمين**<br>- **مخصصات الاهتلاكات**<br>- **أعباء حسب طبيعتها أخرى** | | | | |
| **إيرادات مالية**<br>**مصاريف مالية** | | | | |
| **النتيجة العادية قبل الضريبة** | | | | |
| **الضريبة المستحقة على النتيجة العادية**<br>**تغير الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية** | | | | |
| **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | | | | |
| **أعباء استثنائية**<br>**إيرادات استثنائية** | | | | |
| **النتيجة الصافية للنشاط** | | | | |
| **عناصر أخرى خاصة بالحسابات المجمعة** | | | | |

**المصدر:** حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

**المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة T.F.T:**

**أولا:تعريف جدول تدفقات الخزينة:** الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، وهذا الجدول يقدم سيولة الخزينة من مداخيل ومخارج الموجودات المالية أثناء السنة المالية حسب مصدرها[1].

**ثانيا: محتوى جدول تدفقات الخزينة:** حسب المعيار المحاسبي الدولي(IAS7)فإن التدفقات النقدية تتمثل في ثلاثة أنشطة مختلفة هي[2]:

**1ـ الأنشطة التشغيلية**"Les activités opérationnelle": وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد، كذلك تسديد للمصروفات وللموردين والعاملين وسداد الفوائد.

**2ـ الأنشطة الاستثماري**Les activités Investissements": هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.

**3ـ الأنشطة التمويلية:** وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية المؤسسة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة وذلك كما يوضحه الجدول (5) والجدول رقم (6)[3]:

[1]-Jean françois Bosquet, et autres ,**Normes IAS/IFRS que faut-il faire?comment s'yapprendre** ?, 2eme édition ,organisation , Paris , 1993 , p24.

[2]– عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص54.

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص26.

1. **جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة:** ترتكز الطريقة المباشرة على:

✓تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب...) قصد الحصول على تدفق مالي صاف؛

✓ تقريب ومقارنة هذا التدفق المالية الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة.

2. **جدول التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة:** تقوم الطريقة غير المباشرة على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين،....)؛

✓ التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛

✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

**الجدول رقم(05): جدول سيولة الخزينة(التدفقات النقدية) الطريقة المباشرة**

| البيان | احالات | الدورة الجارية | أرصدة الدورة السابقة |
|---|---|---|---|
| تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية: | | | |
| **التحصيل من الزبائن** | | | |
| **المبالغ المسددة الى الموردين–المستخدمين** | | | |
| **فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة** | | | |
| **ضرائب مدفوعة على النتيجة** | | | |
| **تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية** | | | |
| **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية** | | | |
| **تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية** | | | |
| تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: | | | |
| **المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة** | | | |
| **التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة** | | | |
| **المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية** | | | |
| **فوائد محصلة من التوظيفات المالية** | | | |
| **حصص واقساط مقبوضة من النتائج** | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| تدفقات الخزينة من الانشطة التمويلية: | | | |
| **مؤشرتغير أسعار الصرف في السيولة** | | | |
| **تغير الخزينة خلال السنة المالية** | | | |
| **الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة** | | | |
| **الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة** | | | |
| **تغير الخزينة خلال السنة المالية** | | | |
| **المقاربة مع النتيجة المحاسبية** | | | |

**المصدر:** حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

## الجدول رقم (06) : جدول تدفقات الخزينة –الطريقة غير مباشرة–

| البيان | احالات | الدورة الجارية | الدورة السابقة |
|---|---|---|---|
| **تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية:** | | | |
| **النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية** | | | |
| **تعديلات وتصحيحات حول:** | | | |
| **- اهتلاكات ومؤونات** | | | |
| **- التغير في الضرائب المؤجلة** | | | |
| **- التغير في المخزون** | | | |
| **- التغير في حسابات الزبائن وحقوق اخرى** | | | |
| **- التغير في حسابات المورد وديون اخرى** | | | |
| **- زائد/ناقص قيمة التنازل، ضرائب صافية** | | | |
| تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية1 | | | |
| **تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:** | | | |
| **- المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة** | | | |
| **- التحصيل الخاص بالتنازل/القيم الثابتة** | | | |
| تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية2 | | | |
| **تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:** | | | |
| **- حصص مدفوعة للمساهمين** | | | |
| **- زيادة أو ارتفاع رأس المال** | | | |
| **- اصدار قروض** | | | |
| **- تسديد قروض** | | | |
| تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية3 | | | |
| **تغير الخزينة خلال السنة المالية** | | 3+2+1 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة** | | | |
| **الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة** | | | |
| **مؤشر تغير أسعار صرف العملات** | | | |
| **تغير الخزينة خلال السنة المالية** | | | |

**المصدر:** حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

**المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق**

**أولا: جدول تغيرات الأموال الخاصة Tableaux des variable**[1]: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- ✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

[1]– محمد رمزي جودي، مرجع سابق، ص80.

**الجدول رقم(07): جدول تغير الأموال الخاصة**

| تغيرات الأموال الخاصة | إحالات | رأس المال الاجتماعي | علاوات الإصدار | فرق التقييم | فرق إعادة التقييم | احتياطات نتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رصيد نهاية السنة N-2 | | | | | | |
| تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء | | | | | | |
| إعادة تقييم القيم الثابتة | | | | | | |
| الربح/ خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج | | | | | | |
| حصص موزعة | | | | | | |
| زيادة رأس المال | | | | | | |
| نتيجة صافية للنشاط | | | | | | |
| رصيد نهاية السنة N-1 | | | | | | |
| تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء | | | | | | |
| إعادة تقييم القيم الثابتة | | | | | | |
| الربح/ خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج | | | | | | |
| حصص موزعة | | | | | | |
| زيادة رأس المال | | | | | | |
| نتيجة صافية للنشاط | | | | | | |
| رصيد نهاية السنة N | | | | | | |

**المصدر:** حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

**ثانيا: الملاحقLes annexes:**

**تعريفه:** يتضمن الملاحق على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية(حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات)[1].

1. **مكونات ملحق القوائم المالية:** تتمثل مكونات ملحق القوائم المالية فيما يلي[2]:

- القوائم والطرق المحاسبي المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير، وأي نقص يجب أن يشرح ويبرر)،
- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة،
- المعلومات التي تخص المؤسسات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم وفروعها، وكل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها وتشمل طبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم وقيمة التعاقد، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات،
- المعلومات ذات الطبيعة العامة المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة،
- تغير عند ظهور معيار جديد أو الأحداث التي تؤثر في الوضعية والأداء للمؤسسة أو حدوث الأخطاء الناجمة عن التطبيق الخاطئ للقواعد المحاسبية أو النسيان، لابد من تقديم المبررات لان ذلك يؤثر على النتيجة،
- الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال عندما يكون لهذه الأحداث أهمية وتأثير على القرارات لمستخدمي القوائم المالية، فلابد من التطرق لها في الملحق.

---

[1]– معتصم دحو، **أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية/IFRSIAS بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية /IFRS IAS، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 5.

[2]– عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص57.

**خلاصة الفصل الأول:**

تناولنا من خلال هذا الفصل "الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق SCF" والذي تطرقنا فيه إلى أهم جزئية في المحاسبة والتي كان يحتاجها النظام المحاسبي الجزائري ألا وهي الإطار المفاهيمي الذي يوضح ما يراد تسجيله وكيفية تقييم الأصول والخصوم، وتقديم كل المعلومات الخاصة بشرح الحسابات، مما يحدد الأهداف الواجب بلوغها من إعداد القوائم المالية، ويبين طبيعة وأهداف القوائم المالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية في تاريخ غلق الحسابات، ويحدد من هم المستعملون لهذه القوائم المالية، كما يعطي تعريفات ويبين قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم.

وبالتالي هذا الفصل يقدم لنا الأرضية الأساسية التي يبنى عليه النظام المحاسبي، حتى يكون بالإمكان التعبير عن وضعية المؤسسة الحقيقية بكل صدق وموضوعية مما يولد ثقة لدى مستعملي القوائم المالية ويساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة.

# الفصل الثاني:
# دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

**تمهيد**

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تشخيص وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تفسير المعلومات والبيانات المتضمنة في القوائم المالية وعلى المحلل المالي أن يكون على معرفة ودراية تامة بأسس القياس والاعتراف المحاسبي، كما أن التحليل المالي يمر بمراحل مختلفة ومستويات عديدة وعلى المحلل أن يكون دقيقا في كل منها للوصول إلى الأهداف المرجوة والمنتظرة لمختلف المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك باستخدام أساليب وأدوات عديدة للتحليل تساعد على اتخاذ القرار للوصول إلى القرار الصحيح والصائب، للوصول إلى الأهداف المسطرة للمؤسسة، ولكيفية صنع القرار والعمليات التي تسبقه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول:** مفهوم تحليل القوائم المالية

**المبحث الثاني:** أدوات ووسائل تحليل القوائم المالية

**المبحث الثالث:** القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

## المبحث الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية

على المحلل المالي المعرفة التامة بأسس التحليل ومراحلها والأهداف المرجوة منه، ونوجز هذه المراحل في الآتي:

### المطلب الأول: تعريف وأهداف تحليل القوائم المالية

**أولا: تعريف تحليل القوائم المالية:** يعرف تحليل القوائم المالية بأنه[1]: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية هي دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية ".كما تعرف بأنها: "هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشاة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي".

هذا ويمكننا من التعريفات السابقة استنتاج الحقائق التالية :

- إن القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي بالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب وهنا يتطلب من المحلل إدراك الأسس التي أعدت طبقا لها هذه القوائم.
- يقوم المستفيدون أو من ينوب عنهم المحللون الماليون بدارسة محتويات هذه القوائم واستنتاج العلاقات بين عناصرها واستخراج النسب المالية بقصد التعرف على القيمة المالية للمشروع في تاريخ معين بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

[1]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دارالمسيرة للنشر والتوزيع، ط3، 2011، ص ص71،72.

**ثانيا: أهداف تحليل القوائم المالية:** تختلف أهداف تحليل القوائم والتقارير المالية باختلاف احتياجات المستخدم أو القائم بعملية التحليل. فالمستخدمين للمعلومات المالية من داخل المشروع لهم أهدافهم المميزة عن أهداف المستخدمين لتلك المعلومات من خارج المشروع، وبطبيعة الحال فان تلك الأهداف ستؤثر على تحديد مدلول المعلومات المالية موضوع التحليل. ولإيضاح هذا التباين بين أهداف مستخدمي المعلومات المالية، سوف نستعرض بعض الفئات من مستخدمي المعلومات المالية وبيان أهدافهم وكيفية تأثير تلك الأهداف على تفسير مدلول المعلومات المالية موضوع التحليل[1]:

1. **إدارة المشروع:** تعتبر إدارة المشروع من المستخدمين الداخليين للمعلومات المالية، وتهتم الإدارة في هذا الصدد بربحية المشروع خلال فترة زمنية معينة، وقدرته على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات العائد المتوقع على رأس المال، وذلك على أساس أن هذه المعدلات هي المحدد الرئيسي لجذب رؤوس أموال المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية، وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى بما يعني استمرارها في أداء واجباتها داخل المشروع.

2. **الملاك (حملة الأسهم):** ينصب اهتمام حملة الأسهم على معدل توزيع الأرباح للعام الحالي والأعوام السابقة، والاعتماد على تلك المعلومات المقارنة في تحديد معدل التوزيع في المستقبل. وقد يهتم بعض المساهمين بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم والتي تتأثر إلى حد كبير بتوقعات توزيعات الأرباح للأسهم في المستقبل، وعلى ذلك فإن فئة الملاك يتركز اهتمامها في تحليل القوائم المالية الذي يفيد في تقدير العائد على الاستثمار والمخاطر المرتبطة به.

3. **المقرضون:** يهتم المقرضون عادة بقدرة المقترض على السداد والحصول على عائد مناسب، ولذلك فان هذه الفئة تركز على البيانات التي تقدم لهم معلومات تمكنهم من تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بقروضهم والتي تعكسها درجة السيولة النقدية للمشروع، ومقدرته في

[1]– محمد عباس البدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء، د ب ن، 2009، ص ص341–343.

المستقبل على سداد أصل الدين (القرض) والفوائد في مواعيدها المقررة، كما تمكنهم من تحديد معدل العائد الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقرض.

ومما سبق يتضح أن نوعية المستخدم تؤثر بلا شك على أهدافه من استخدام المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وطبيعة المعلومات التي يركز اهتمامه عليها. ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن مدلول نفس المعلومات لأحد الأطراف المستخدمة قد تختلف عن مدلولها بالنسبة لمستخدم آخر. فدرجة السيولة النقدية المرتفعة قد تعني ظروفا ملائمة لأحد الأطراف الدائنة للمشروع، في حين أنها قد لا تعني ذلك بالنسبة للإدارة التي تهتم بالربحية على حساب السيولة النقدية للمشروع.

**المطلب الثاني: مستويات تحليل القوائم المالية**

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل مستويات ثلاث رئيسية، يمكننا أن نوجزها بما يلي[1]:

**أولا: على مستوى المؤسسة:** يقوم المحلل المالي بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمؤسسة نفسها فقط، فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم انجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما إن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تفي بغرض التحليل. ويعتبر هذا التحليل قاصرا لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المشروع.

**ثانيا: على مستوى القطاع:** وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع أخذا بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أوأن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء

[1]– مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص75،76.

المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته. وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهمها.

**ثالثا: المستوى العام:**وهو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كما الظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية ...الخ.

**المطلب الثالث: مراحل وخطوات التحليل المالي**

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل لآخر، وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الآخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل. ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التالية: مرحلة الإعداد والتحضير، مرحلة التحليل، مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير)[1]:

**أولا: مرحلة الإعداد والتحضير:** وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه أو استلامه لكتاب التكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها.

ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

1. تحديد الهدف من التحليل وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يقوم المحلل

[1]– مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص76–80.

بتحديد الغرض من التحليل.

2. مدى ونطاق التحليل على المحلل أن يحدد نطاق تحليله بمعنى هل سيشمل تحليله مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات كما يجب أن يحدد فترة التحليل.

3. تحديد و جمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل يجب على المحلل أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية...الخ.

**ثانيا: مرحلة التحليل:** وهي المرحلة التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1. إعادة تبويب وتصنيف المعلومات وهي خطوة بالغة الأهمية يقوم المحلل من خلالها بإجراءات عديدة كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها لضمان الاتساق والثبات في عرض القوائم المالية ليتمكن المحلل من المقارنة وهذا في حالة ما اشتمل التحليل أكثر من مؤسسة.

2. اختيار الأداة الملائمة للتحليل يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن هناك توافق وانسجام بين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى.

3. تحديد الانحرافات وأسبابها وهي الدلالات و الفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب تخص المؤسسة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص مؤسسات منافسة في نفس القطاع، وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات ايجابية أو سلبية.

**ثالثا: مرحلة الاستنتاجات:** وهي أخر مراحل التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل.

ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك. ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية: البساطة و الوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل، الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل، اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

## المبحث الثاني: أدوات ووسائل تحليل القوائم المالية

يتم تحليل القوائم المالية باستخدام مجموعة من الأدوات، تختلف باختلاف القوائم المالية للمؤسسة والتي نوجزها فيما يلي:

### المطلب الأول: التحليل المالي للميزانية

يتم تحليل الميزانية المالية من خلال أداتين هما: التحليل المالي الوظيفي والنسب المالية

**أولا: التحليل المالي الوظيفي:** يقوم التحليل المالي الوظيفي للميزانية على عدد من الخطوات تتمثل في:

**1/مفهوم الميزانية الوظيفية:** تعرف الميزانية الوظيفية على أنها: أداة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة(الاستثمارات) ودورة الاستغلال، هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة بناءا على القاعدة الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدنى" التي تقضي التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين (الاستثمار طويل الأجل يمول بمورد مستقر)[1].حيث يتم تنظيم تدفقات الموارد والاستخدامات وفق ثلاث دورات:

- دورة الاستثمار=الاستخدامات المستقرة (الأصول غير المتداولة بالقيم الإجمالية)
- دورة التمويل =الموارد الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة والقروض لأكثر من سنة بالإضافة إلى مخصصات الإهتلاكات والمؤونات )
- دورة الاستغلال =الأصول والديون الجارية.

**2/ ويظهر الجدول رقم (08) نموذج الميزانية الوظيفية**

1- حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

## الجدول رقم (08): الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ.....

| الأصـــــــــــول | المبلغ الإجمالي | | الخصـــــــــــوم | المبلغ |
|---|---|---|---|---|
| **الإستخـــــدامات المستقرة** ***« Es » Emplois stables*** | | | **المـــــــوارد الـــــدائمة** ***« Rd » Ressources durables*** | |
| **الأصـــــــــول غير المتـــــــداولة** | | | **– رؤوس الأموال الخاصة** | |
| **– القيم الثابتة المعنوية** | | | **– الخصوم غير المتداولة** | |
| **– القيم الثابتة المادية** | | | **– مخصصات الاهتلاكاتوالمؤونات** | |
| **– القيم الثابتة في شكل امتياز** | | | | |
| **– القيم الثابتة الجاري انجازها** | | | | |
| **– القيم الثابتة المالية** | | | | |
| **– الضرائب المؤجلة على الأصول** | | | | |
| | | | **FRng** | |
| **استخـــــــدامات الاستغلال** ***« Eex » Emplois d'exploitation*** | | | | |
| **المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ** | | | **مـــــــــــوارد الاستغلال** ***« Rex » Ressources d'exploitation*** | |
| **حسابات الغير** | | | **الخصوم المتداولة** | |
| **استخـدامات خارج الاستغلال** ***Emplois hors exploitation « Ehex »*** **العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال** | | | **مـــــــــــوارد خارج الاستغلال** ***Ressources hors exploitation « Rhex »*** **العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال** | |
| **استخـــــــدامات الخزينة** ***« Et » Emplois de trésorerie*** | | | **مـــــــــــوارد الخزينة** ***« Rt » Ressources de trésorerie*** | |
| **الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف** | | | **المساهمات البنكية الجارية** | |
| **مجـــموع الأصـول** | | | **مجـــــموع الخصوم** | |

**المصدر**: حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

**3/ مؤشرات التوازن المالي** :انطلاقا من المعادلة الأساسية للخزينة

$$FRng = BFRg + Tn$$

تتمثل مؤشرات التوازن في ما يلي :

❖ **رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng) Le fonds de roulement net global**:

يمثل ذلك الجزء من الموارد المالية المخصصة لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، حيث يمثل الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة ) باستخدام الموارد المالية الدائمة. يتم حسابه تبعا لمنظورين[1]:

- **منظور أعلى الميزانية** : $FRng = Rd - Es$ حيث تمثل الموارد الدائمة (Rd) رؤوس الأموال الخاصة + الديون المستقرة + مخصصات الإهتلاكات والمؤونات. أما الاستخدامات المستقرة( Es) فتمثل مجموع الأصول غير المتداولة بالمبلغ الإجمالي .
- **منظور أسفل الميزانية:**

$$FRng = (Eex + Ehex + ET) - (Rex + Rhex + Rt)$$

تقيم كل العناصر هنا بالمبالغ الإجمالية.

❖ **الاحتياج في رأس المال العامل:(BFR)Le Besoin en fonds de roulement** : يمثل BFR إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال (حيث أن منح آجال طويلة للعملاء، مخزون ذو دوران بطيء، ضعف أداء بالتفاوض التجاري وذلك بقبول آجال قصيرة من طرف المورد لتسديد الدين ...)، ويتولد عنها احتياج مالي يتوجب عنه البحث عن مصادر أخرى لتمويله.

يتجزأ الاحتياج في رأس المال العامل إلى:

[1]– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص ص46،47.

❖ **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال(BFRex)**: والذي يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، أي يتميز بانتماء جميع عناصره سواء

$$BFRex = Eex - Rex$$

كانت استخدامات أو موارد إلى دورة الاستغلال، حيث يحسب بالعلاقة التالية:

❖ **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال** (BFRhex):يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرسمية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي، يحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

$$BFRhex = Ehex - Rhex$$

❖ **الخزينة الصافية (Tn) La trésorerie nette:** تتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج لرأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل،وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل [1].

وتحسب الخزينة الصافية من خلال :

$$Tn = FRng - BFR$$

أو

$$Tn = Et - Rt$$

4/ **شروط التوازن المالي:** لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل المالي الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي[2]:

**الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أي :FRng>0**: ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي

[1]– ناصر دادي عدون، نفس االمرجع، ص51.

[2]– إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص83.

تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة بالإضافة إلى مخصصات الإهتلاكات والمؤونات.

**الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل، أي أن يكون : FRng>BFR**: إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

**الشرط الثالث: خزينة موجبة0<Tn**: ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في المساهمات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

**ثانيا: التحليل باستخدام النسب المالية:** من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فإن المحلل المالي يستخدم عدة أدوات من بينها: التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

1. **مفهوم النسبة المالية:** يمكن تعريف النسب المالية بأنها[1]:"العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري". كما تعرف على أنها: "العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا".

2. **أنواع النسب المالية:** هناك عدة تقسيمات للنسب المالية المستعملة في التحليل المالي، وذلك حسب أهداف المحللين الماليين، ومن بين هذه التقسيمات يوجد:

أ. **نسب السيولة:** وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها المتداولة دون تحقيق خسائر، ويمكن أن نجد النسب التالية[2]:

---

[1]– مؤيد راضي خنفرو، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص127.

[2]– مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص46،47.

**أ.1: نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):** تحسب من خلال العلاقة التالية:

**الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة> 01**

تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

**أ.2: نسبة السداد السريع (أو معدل التداول السريع):** تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة بعد طرح المخزونات وبين الخصوم المتداولة، كما تسمى بنسبة الخزينة الإجمالية وتحسب من خلال العلاقة التالية:

**(حسابات الغير + الأصول المالية المتداولة) / الخصوم**

**أ.3: نسبة النقدية أو السيولة الحالية:** تحسب من خلال العلاقة التالية:

**الأصول المالية المتداولة / الخصوم المتداولة < 0,5**

ب.**نسب البنية المالية:** تتمثل النسب المالية في القواعد الأساسية للتحليل المالي والمتمثلة في:

**ب.1: قاعدة التوازن الأدنى:** تقاس بمعدل تغطية رؤوس الأموال المستقرة، من خلال النسب التالية:

**الموارد الدائمة / (الاستخدامات المستقرة + BFR)> 01**

الأصول المستقرة يجب أن تمول بالموارد الدائمة، كما أن نسبة تغطية الأصول المتداولة برأس المال العامل الصافي الإجمالي تسمح بالتحقق من قاعدة التوازن الأدنى:

**رأس المال العامل الصافي الإجمالي / الأصول المتداولة > 01**

**ب.2: قاعدة التوازن الأعظم:** تقاس من خلال:

**معدل الاستدانة المالية = الاستدانة المالية / رؤوس الأموال الخاصة <01**

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، أي ألا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الأموال الخاصة، بمعنى أن يظل ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكبر من مقرضيها، وهذا أمر مهم خصوصا فيما يتعلق بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الإفلاس.

فإذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين، فإن هذا القرارغير عقلاني من منظور الاستقلالية المالية، ويجب أن يعوض بقرار أخر وليكن فتح رأس المال للمساهمة أو التنازل عن بعض الاستثمارات أو التخلي عن بعض النشاطات...الخ

- معدل الاستدانة المالية الصافية: تتمثل الاستدانة المالية الصافية

الاستدانة المالية – (القيم المنقولة للتوظيف + المتاحات )، وتقاس بالعلاقة التالية:

**الاستدانة المالية الصافية / رؤوس الأموال الخاصة**

**ب.3: قاعدة القدرة على السداد:** تقوم هذه القاعدة على أن الاستدانة المالية يجب ألا تفوق ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي، وتقاس بالنسبتين التاليتين:

**الاستدانة المالية ≤3 CAF**

أو

**الاستدانة المالية الصافية /CAF≤ 3**

تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسطة بين المؤسسة ودائنيها والتي تقل عن 3سنوات، ويمكن أن تترجم هذه القاعدة على أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها باستخدام قدرتها على التمويل الذاتي، أي أن القدرة على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة تغطي إجمالي الديون المالية.

عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني الاستمرار في الاستدانة بغض النظر عن مستوى القدرة على التمويل الذاتي، وذلك مؤشر عن زيادة احتمال عدم القدرة على السداد، وبالتالي التوقف عن دفع الديون في أجال استحقاقها، وبالتالي ارتفاع احتمال الإفلاس.

كما تعتبر النسبة أعلاه مؤشر للمقرضين، يساعد على منح قرض للمؤسسة من عدمه ذلك لأن ملف القرض يحوي كل المعطيات المالية التي تساعد المقرض على حساب نسبة القدرة على السداد ومن ثم اتخاذ قراره.

**ب.4: وزن الاستدانة:** يجب أن لا تتعدى هذه النسبة 50%، وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأعباء المالية}}{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}$$

ج. **نسب النشاط والمردودية:** تظهر القيمة المضافة الثروة التي تحققها المؤسسة من ممارسة نشاطها، وعليه فالنسب التي تقيس تقسيم هذه الثروة توضح في علاقة القيمة المضافة والعوامل المستفيدة من هذه الثروة: المستخدمين، الدولة، المقرضين، المساهمين وأخيرا المؤسسة نفسها. مثلما يوضحه الجدول الآتي:

## الجدول رقم (09): معدلات النمو

| معدلات النمو | العلاقة | | التفسير |
|---|---|---|---|
| معدل نمو رقم الأعمال خارج الرسم | (CAn-CAn-1)/CAn-1 | | التطور في رقم الأعمال يسمح بقياس معدل نمو المؤسسة. |
| معدل نمو القيمة المضافة | (VAn-VAn-1)/VAn-1 | | التطور في القيمة المضافة للاستغلال يساوي مؤشر نمو الثروة المتولدة من قبل المؤسسة. |
| معدل التكامل | VAex / CAHT | | يقيس معدل تكامل المؤسسة في عملية الإنتاج وكذلك وزن التكاليف الخارجية |
| توزيع القيمة المضافة | الأجراء | أعباءالمستخدمين/القيمة المضافة | |
| | المقرضين | أعباء الفوائد/المضافة | |
| | الدولة | (الضرائب والرسوم+الضرائب على الأرباح)/القيمة المضافة | |
| | الشركاء والمساهمين | القدرة على التمويل الذاتي/ القيمة المضافة | |

**المصدر:** حبيبة قشي، مرجع سابق.

**معدلات المردودية تنتج من خلال علاقة النتيجة بمستويات عديدة:**

## الجدول رقم (10): معدلات المردودية

| معدلات المردودية | العلاقة | التفسير |
|---|---|---|
| معدل نمو النتيجة الصافية | (Rn- Rn-1)/Rn-1 | التطور في النتيجة الصافية يسمح بقياس تطور مردودية المؤسسة. |
| معدل الهامش الصافي | Rn / CAHT | تقيس قدرة المؤسسة في خلق النتيجة الصافية انطلاقا من رقم الأعمال. |
| معدل الهامش التجاري | الهامش التجاري/مبيعات البضائع خارج الرسم | يطبق هذا المعدل في المؤسسات التجارية وحدهاويسمح بمقارنة نشاطها مع المؤسسات العاملة في نفس القطاع. |
| معدل الهامش الإجمالي | EBE / CAHT | يقيس قدرة المؤسسة على خلق مردودية الاستغلال انطلاقا من رقم الأعمال. |
| المردودية المالية | النتيجة الصافية/رؤوس الأموال الخاصة | تقيس قدرة المؤسسة في إعادة رأس المال المساهم إلى الشركاء. |

**المصدر:** حبيبة قشي، مرجع سابق.

## المطلب الثاني: تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير(حساب النتائج)

يتم تحليل حساب النتائج من خلال تحليل مختلف الأرصدة الوسيطية للتسيير:

**أولا: أهمية تحليل حسابات النتائج:** يعتبر حساب النتائج الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وتتشكل أهميته في المساعدة بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.

**ثانيا: أنواع الأرصدة الوسيطية للتسيير:** يتم تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة وفق الأرصدة الوسيطية للتسيير كما يلي:

1. **هامش الربح الإجمالي*La marge brute*:** يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على خلق الأرباح في إطار النشاط التجاري، ويستعمل هذا الرصيد لتحديد حجم المؤسسات التجارية[1].

يمثل هامش الربح الإجمالي الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها ويمكن حسابها

**هامش الربح الإجمالي = مبيعات البضائع – تكلفة البضائع المباعة.**

على النحو التالي:

وتتعدد استخدامات هامش الربح الإجمالي في التحليل وأهم هذه الاستخدامات[2]:

- يقيس الهامش التجاري قدرة المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد والعملاء)، حيث كلما اتسع هامش الربح كلما عبر ذلك عن قوة المؤسسة التفاوضية، سواء مع المورد بتدني أسعار الشراء أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع.

[1]– زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص84.

[2]– إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص172.

- استخدام معدل الهامش التجاري وهو نسبة MB/ CA في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة.

2. **القيمة المضافة للاستغلال"Valeur ajoutée d'exploitation"VAex**": تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، كما تعرف على أنها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة (إنتاج السنة المالية) والمخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية) .ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

**القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية -استهلاك السنة المالية**

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماته[1]:

أ. **قياس نمو المؤسسة:** يستخدم رصيدVAexفي قياس نمو المؤسسة بالاعتماد على العلاقة التالية:

$$C = (VA1-VA0)/VA0$$

حيث:

- VA1= القيمة المضافة في السنة الحالية
- VA0= القيمة المضافة في السنة السابقة
- C = معدل النمو

3. **الفائض الإجمالي للاستغلال Excedent Brut D.Exploitation"EBex**: يمثل**Ebex**الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة، ويحسب بالعلاقة التالية:

**الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – (أعباء المستخدمين +الضرائب والرسوم )**

[1]– إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق، ص ص176،175.

من بين استخدامات الفائض الإجمالي للاستغلال في التحليل ما يلي:

- يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة
- يقيس دورة الاستغلال على توليد الفوائض
- يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما، يعتمد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه.

4. **النتيجة العملياتية"$R_0$" Resultat Operationnel:** هي رصيد دورة الاستغلال،أي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال وتحسب وفق العلاقة التالية :

**النتيجة العملياتية= الفائض الإجمالي للاستغلال+المنتجات العملياتية الأخرى+ استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات – (الأعباء العملياتية الأخرى+مخصصات الإهتلاكات و المؤونات).**

تعبر النتيجة العملياتية (نتيجة الاستغلال) عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة ، وتعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح، كما تعبر عن مجموع الأرصدة الوسيطية للتسيير الموضحة أعلاه.

5. **النتيجة المالية Financier Resultat:** هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

**النتيجة المالية = المنتوجات المالية – الأعباء المالية**

6. **النتيجة العادية قبل الضرائبRésultat ordinaire avant impots:** ويتم الحصول على النتيجة العادية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، وتمثل النتيجة العادية المحققة إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.

**النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية**

7. **النتيجة الصافية للأنشطة العادية Resultat net des activitesordinaires:** وتحسب بالعلاقة التالية :

**النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة – الضرائب**

8. **النتيجة غير العادية Résultat extraordinaire:** وهي عبارة عن الفرق بين العناصر العادية وغير العادية

**النتيجة غير العادية = العناصر العادية (النواتج) – العناصر غير العادية (الأعباء)**

9. **النتيجة الصافية للسنة الماليةRésultat net de Lexercice:** هي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

**المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة**

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوب مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن جدول تدفقات الخزينة يضم معلومات عن تدفقات نقدية تساعد في الحكم على سيولة واستمرارية المؤسسة، ومن بين أهم هذه النسب نذكر[1]:

1. **نسبة كفاية التدفق النقدي:** وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / الخصوم المتداولة.**

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات

1- منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص163-166.

قصيرة الأجل، حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة.

2. **نسبة تغطية النقدية:** وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة التغطية النقدية = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / جملة التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل.**

وأهم ما يمكن أن تقدمه هذه النسبة هو التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية العملياتية (باعتبارها المصدر الأساسي للتدفقات النقدية في المؤسسة) في تغطية أنشطة الاستثمار والتمويل كشراء القيم الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع، والمؤشر العالي لهذه النسبة يعتبر دليلا جيدا على سيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية دون أي مشاكل.

3. **مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:** وتحسب بالعلاقة التالية:

**مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / إجمالي الديون.**

كلما كان الارتفاع لمؤشر هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا يبين قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها، لذا نرى أن أكثر ما يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون والمؤسسات المصرفية.

## المبحث الثالث: القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

للقرار المالي تأثير كبير في المؤسسة الاقتصادية،لذلك وجب على صانع القرار الفهم الدقيق له ومختلف المراحل التي يمر بها للوصول إلى أنسب الحلول التي تخدم المؤسسة، ولذلك سنتطرق للعناصر التالية:

### المطلب الأول: مفهوم القرار وأنواعه

المؤسسة بوصفها هيكل منظم يتكون من مجموعة من الأقسام والأفراد الذين يؤدون وظائف مختلفة لتحقيق أهدافها، ولتحقيق تلك الأهداف يجب اتخاذ جملة من القرارات على مختلف المستويات الإدارية، وتختلف طبيعة ونوع القرارات والمعلومات اللازمة لاتخاذها باختلاف المستوى الإداري والمشكلة التي يتم اتخاذ القرار بشأنها.

**أولا: مفهوم القرار**: توجد عدة تعاريف للقرار منها[1]:

إن كلمة قرار تعني البث النهائي والإدارة المحددة لمتخذ القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله للوصول إلى وضع معين وإلى نتيجة محددة ونهائية.

ويمكن تعريف القرار بأنه "مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يتوخاها بغية حل المشكلة التي تشغله".

ويتمثل القرار في الاختيار بين بدائل عدة وذلك لتحقيق هدف معين، والقرار ما هو إلا عملية تنبؤ، فهو محاولة للربط بين الماضي والمستقبل ويقود القرار إلى تصرف أو رد فعل معين والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق ناتج محدد، وبناء على هذه النتائج ومقارنتها ببعضها يتم اختيار البديل الأفضل.

واتخاذ قرارات ناجحة يتطلب الأخذ في الاعتبار كل الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، وكذلك الأهداف المرغوب لتحقيقها. و"القرار الجيد يحتاج إلى فحص أكبر قدر ممكن من

---

[1]– عثمان مداحي، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر،2009/2008، ص123.

المعلومات التي يجب أن تكون في متناول متخذي القرار في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة وبالشكل الملائم".

**ثانيا: مفهوم اتخاذ القرار:** يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار كالآتي[1]: "عبارة عن اختيار لسلوك معين من بين أكثر من بديل للسلوكيات أو التعريفات المنتظرة، ومن ثم فإن اتخاذ القرار يتطلب توافر المعرفة، والإدراك الكافي بالسلوكيات البديلة وفهم وتحديد السلوكيات على وجه الدقة وتقييم تلك البدائل كأساس لعملية الاختيار".

وعرف شل Shell عملية صنع القرار "بأنها عملية واعية إنسانية تشمل على نشاط سلوكي لاختيار واحد من بين بديل أو أكثر بقصد التحرك في اتجاه قضية مرغوب فيها".

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية اتخاذ القرار تنطوي على مجموعة من العناصر هي:

- الاختيار
- توافر البدائل
- الأهداف والدوافع
- الوقت
- الموارد المادية والبشرية المتوافرة للمؤسسة
- البيئة الداخلية
- البيئة الخارجية

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين اتخاذ القرار في حد ذاته وعملية اتخاذ القرار أو صنع القرار أو دورة اتخاذه، حيث أن اتخاذ القرار يعكس المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة واختيار أفضل بديل من هذه المجموعة بناءا مجموعة من الأسس الموضوعية التي تتلاءم مع طبيعة المنظمة والهدف المراد تحقيقه ومجموعة من الأسس الشخصية التي تتحكم

[1]– عثمان مداحي، مرجع سابق، 125،126.

فيها مجموعة الاتجاهات السلوكية لمتخذ القرار.

أما عملية اتخاذ القرار أو صنع القرار أو دورة اتخاذ القرار فهي ذات معنى أوسع وأشمل تتضمن مهاما رئيسية وضرورية مكملة وهي تنفيذ القرار وتقييم نتائجه ثم التوصية بالتغيير عند اتخاذ قرار جديد، وهي عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عدة عوامل منها النفسية والاقتصادية، الاجتماعية والسياسية كما تتضمن عناصر مختلفة.

**ثالثا: أنواع القرارات:** يختلف نوع القرار في طبيعته بحسب متخذي القرارات ومسؤولياتهم، ويمكن تصنيف القرارات بحسب المستوى الإداري على النحو التالي:

**1. القرارات الإستراتيجية:** وهي تمثل القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف الإستراتيجية والسياسات الاستثمارية طويلة الأجل، والرقابة على الأداء العام للمؤسسة. ويحتاج هذا النوع القرارات إلى معلومات تتعلق بالظروف المستقبلية التي تحيط بالمنظمة والتأكد منها.

**2. القرارات التكتيكية:** ويهتم هذا النوع من القرارات بدرجة كفاءة وفاعلية استخدام الموارد وتقييم فعالية أداء الوحدات التنظيمية، ويتم اتخاذ هذا النوع من القرارات على فترات مالية متباعدة نسبيا.

**3. القرارات التشغيلية:** يتم اتخاذ القرارات التشغيلية ضمن القرارات المرتبطة بتسيير العمليات اليومية في المؤسسة. ويمتاز هذا النوع من القرارات بأن المعلومات اللازمة لاتخاذه هي معلومات محددة ومتاحة ضمن المؤسسة نفسها[1].

**4. القرارات التنفيذية:** وهي قرارات تصدر بالإجراءات والتنظيمات الواجبة لتنفيذ القرارات التخطيطية.وجميع هذه القرارات تستهدف تحقيق الهدف المقرر والمحدد في القرارات التخطيطية.

**5. القرارات الرقابية:** القرارات الرقابية وهي القرارات التي تتعلق بتحديد ومعالجة أسباب

[1]– ياسر صادق مطيع، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، ص ص 22، 21.

الانحرافات وتصويبها بالصورة التي تصب في صالح المؤسسة[1].

بالإضافة لهذه القرارات يوجد أنواع أخرى وهي القرارات الروتينية، التعديلية (شبه روتينية) والتجديدية (غير الروتينية)وتهتم هذه الأنواع بطبيعة المشكلة التي يواجهها متخذي القرار والحل المطلوب لها[2]:

1/ **القرارات الروتينية:** وهي خيارات نمطية متكررة تتخذ استجابة لحل مشكلات محددة ومعروفة وغير معقدة وتتميز هذه الأنواع من القرارات بكون درجة تكرارها عالية ومفهومة، ويمكن تفويضها للعاملين في الإدارات التشغيلية، إذ يجب على القائمين بها إيجاد حلول جاهزة لها وذلك لثبات القواعد الحاكمة للعمل وإجراءاته.

2/ **القرارات التعديلية (شبه الروتينية):** هي تلك القرارات التي تعتمد لمواجهة مجموعة من القضايا الغامضة غير الاعتيادية. أي أن القرارات التعديلية تسعى لإعادة النظر في مواقف سابقة أو تطبيقات إدارية لم تعد مواكبة للتطورات الحالية و التكنلوجية. وتتخذ القرارات التعديلية للتعامل مع الحالات المعروفة والبديهية، أو بين المشاكل الغامضة والغريبة.

3/ **القرارات التجديدية (غير الروتينية):** وهي القرارات التي تتعامل مع المشاكل الغامضة والمعقدة غير الروتينية بقصد تطوير وإيجاد حلول إبداعية خلاقة لحل تلك المشكلة.

ومن خلال ما سبق نجد تباين واضح المعالم في نوع القرارات التي يتم اتخاذها، وذلك بحسب المسؤولية والمستوى الإداري الذي يتم فيه اتخاذ ذلك القرار، أو حسب نوع النشاطات التشغيلية أو التنفيذية أو الرقابية بالإضافة إلى القرارات التي تختلف بحسب نوع وعملية تكرار المشكلة التي يتخذ القرار بشأنها.

---

[1]– أحمد محمد زنبيل خوري،**دور المحاسبين ومراقب الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية الموارد البشرية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات العربية، 2006، ص36.

[2]– طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية للنشر، كلية التجارة عين شمس،2000، ص ص145،144.

**المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرارات**

إن عملية اتخاذ القرارات ينبغي أن تمر بعدة مراحل وخطوات منطقية، تهدف في النهاية إلى الوصول إلى القرارات الصائبة، التي يمكن أن تعالج المشكلات القائمة بالكفاءة المطلوبة وهذه المراحل نوجزها فيما يلي:

- ❖ تحديد المشكلة،
- ❖ جمع وتحليل البيانات،
- ❖ تحديد البدائل المختلفة،
- ❖ تقييم هذه البدائل،
- ❖ اختيار البديل الأمثل،
- ❖ تطبيق الحل أو البديل المناسب،
- ❖ المراجعة والتقييم.

**أولا: مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة:** تبدأ عملية اتخاذ القرار عندما يدرك متخذ القرار أن هناك حاجة لاتخاذ قرار معين، وهذا عندما تكون هناك مشكلة تحتاج إلى حل أو فرصة يجب اغتنامها.

المشكلة تعرف بأنها "**انحراف عن الأداء المخطط**". دراسة وتحليل المشكلة يعتبر بمثابة تحديد الطريق الذي يسير عليه متخذ القرار، ومنه فإن التحديد الدقيق للمشكلة يمثل نصف الطريق إلى الحل.

ويجب تشخيص المشكلة أي دراسة الحالة الكائنة، وضبط كل جوانبها من حيث المكان والزمان والانعكاسات. ويكون ذلك بالتحري حول الظروف المحيطة بالمشكلة من حيث تاريخ ظهورها، ومدى حدتها أو خطورتها، والأسباب التي أدت إلى ظهورها، كما يجب دراسة إن تم علاج المشكلة من قبل أم لا، والوقت اللازم للتعامل معها، وغير ذلك من البيانات

والمعلومات التي يمكن تبويبها وتحليلها، بما يساعد على استيعاب جوانب المشكلة تمهيدا لحلها.

وعلى متخذ القرار الاستعانة بأهل الخبرة الفنية أو المتخصصة من داخل التنظيم أو خارجه، حيث تؤدي الاستعانة بهذه الخبرات إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية والجذرية، وإلى التوصل إلى الأمور التي قد يكون لها تأثير على اختيار البدائل، وبذلك تنجو القرارات من احتمالات الخطأ في التشخيص الدقيق للمشكلة.

والخطأ في مرحلة تشخيص المشكلة وتحري أسبابها، يؤدي بالتأكيد إلى أخطاء في جميع المراحل التالية لها، إذ لا قيمة لأي علاج مهما كان مكلفا طالما بني على خطأ في تحديد الأسباب، فمثلا إذا لاحظ مدير المخازن زيادة كبيرة في حجم المخزون وأراد أن يجد حلا لهذه المشكلة، فيجب عليه أن يبحث عن أسبابها، فقد يكون ذلك راجعا إلى زيادة الإنتاج عن المستوى المحدد، أو أن يكون ذلك راجعا إلى سياسة التوزيع، أو إلى ضعف في الرقابة على المخازن، فإذا تصور المدير خطأ أن السبب الأساسي هو زيادة الإنتاج عن المستوى المحدد مع أنه ليس كذلك، فمهما قلل من حجم الإنتاج لن يقضي قراره المتخذ في هذا الشأن على المشكلة، لسبب بسيط وهو أن المدير لم ينجح في معرفة السبب الحقيقي الذي قد يكمن في خلل في السياسة التوزيعية للمؤسسة.

وإذا كان تحديد المشكلة وأبعادها وتحديد مسبباتها أمرا يتوقف على المدير في اتخاذ القرارات، فإن المدير الماهر هو الذي يتوقع ويتنبأ بالمشكلات قبل وقوعها، فيستعد لها بقرارات مسبقة إذا ما ظهرت أعراضها، ويستطيع المدير الكشف عن الثغرات الموجودة بجهازه الإداري عن طريق اهتمامه بشكوى المرؤوسين، أو بالعمل على إنشاء إدارة

متخصصة في الجهاز يعهد إليها بالقيام ببعض الدراسات المستمرة وتقديم تقارير دورية عن أي خلل يسود العمل في الجهاز[1].

**ثانيا: جمع البيانات والمعلومات:** إن نوعية أي قرار مرتبط مباشرة بنوعية المعلومات المتوفرة عند اتخاذه، ففهم المشكلة فهما حقيقيا واقتراح بدائل مناسبة لحلها، يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل الدراسة، ذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة، والمعلومات المحايدة والملائمة زمنيا، من مصادرها المختلفة (المنافسين الخبراء ومن الملفات ،...)، ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها، ثم القيام بتحليلها تحليلا دقيقا. للخروج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب.

ويمكن تصنيف أنواع البيانات والمعلومات التي يستخدمها المدير إلى:

1-البيانات و المعلومات الأولية والثانوية،

2-البيانات والمعلومات الكمية،

3-البيانات والمعلومات النوعية،

4-الأمور والحقائق.

والأسئلة التالية تساعد في تحديد الجوانب الهامة من المعلومات والبيانات المرتبطة بالمشكلة:

- ما هي العناصر الأساسية التي تتكون منها المشكلة ؟
- أين تحدث المشكلة ؟
- لماذا تحدث المشكلة في هذا الموقع؟

[1]- محمد زيدور، **استخدام نظرية الألعاب للمساعدة على اتخاذ القرارات في سلاسل الإمداد**، رسالة ماجستير، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص24.

- متى تحدث المشكلة ؟
- كيف تحدث المشكلة ؟
- لماذا تحدث المشكلة بهذه الكيفية وهذا التوقيت ؟
- لمن تحدث هذه المشكلة ؟

**ثالثا: مرحلة البحث عن البدائل:** إن البديل عبارة عن " مجموعة من التصرفات التي يجب القيام بها، لحل المشكلة المقصودة[1]". فالبدائل تمثل الحلول والمسالك المختلفة لحل المشكلة القائمة، وتحقيق الأهداف المطلوبة أي وضع المشكلة في صورة بدائل وهذه المرحلة جد دقيقة، ونادرا ما يوجد لمشكلة ما سوى بديل واحد، ففي الغالب توجد عدة بدائل أو مسالك، ولكل مزاياه وعيوبه وينبغي أن يضع صانع القرار في اعتباره جميع البدائل الممكنة.

ويتوقف عدد الحلول البديلة ونوعها على عدة عوامل منها:

وضع المنظمة والسياسات التي تطبقها والفلسفة التي تلتزم بها، إمكانياتها المادية والوقت المتاح أمام متخذ القرار واتجاهاته وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع، الذي يعتمد على التفكير الإبتكاري المبني على التصور والتوقع، مما يساعد على تصنيف البدائل المتوفرة وترتيبها والتوصل إلى عدد محدود منها[2].

**رابعا: مرحلة تقييم البدائل:** إن هذه المرحلة تتطلب التنبؤ بحوادث المستقبل، فعندما يتضح للمدير مختلف البدائل المتاحة، وجب عليه بعد ذلك أن يقوم بتقييم كل بديل على حدى، وهذا بعد تحديد المعايير المناسبة لتقييم هذه البدائل، وأخيرا اختيار البديل الأنسب باستخدام المعيار الذي تم تحديده[3]

---

[1]– سليمان محمد مرجان، **بحوث العمليات**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الطبعة الأولى،2002، ص38.

[2]– محمد زيدور، مرجع سابق، ص26.

[3]– محمد أسعد عبد الوهاب النيداني، **مقدمة في بحوث العمليات**، الطبعة الثالثة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998،ص326

ويجب اختيار "البديل المناسب في ظل ظروف إمكانية متخذ القرار[1]".

**خامسا: مرحلة الاختيار بين البدائل:** إن جوهر عملية اتخاذ القرارات هو اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة، وعلى صانع القرار أن يبني رأيه وفق ما تسمح به الحدود الإمكانيات والموارد المتاحة، بمعنى أن يكون قراره قابلا للتطبيق.

ومع هذا يجب ملاحظة أنه[2]:

1. من الصعب أن يحصل صانع القرار على كل المعلومات التي تمكنه من اتخاذ قرار رشيد، وأيضا لا يجب أن ينتظر إلى ما نهاية للحصول على معلومات، وإنما أن يعرف ما هي المعلومات التي لم يتمكن من الحصول عليها ليراعي ذلك عند اختيار البديل المناسب.

2. يجب أن يكون البديل المختار لديه القدرة على حل المشكلة الأساسية في الوقت الحاضر، وأن يمنع تكرار ظهورها في المستقبل، وأن يكون اقتصاديا وقابلا للتطبيق.

3. قد يوجد بديل واحد أمثل لحل مشكلة معينة، كما أنه قد نجد عدة بدائل مرضية للاختيار، وفي بعض الأحيان لا نجد أي حل أمثل وبالتالي نلجأ لاختيار ذلك الحل الذي يعطي أقل ضرر.

**خامسا: مرحلة تطبيق القرار( مرحلة التنفيذ):** هذه المرحلة تنطوي على وضع القرار موضع التنفيذ، ومتابعة التطبيق العملي لمضمون القرار من خلال الحصول على المعلومات المرتدة " التغذية العكسية " من القائمين على عملية التنفيذ. حتى يمكن تدعيم الجوانب الايجابية وتصحيح الانحرافات التي تحدث في الوقت المناسب " حيث يتطلب في بعض الأحيان تنفيذ قرارات فرعية لتنفيذ القرار الأصلي طبقا للبرنامج الموضوع وفي التوقيت الزمني المحدد لذلك[3].

---

[1]– ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص114.

[2]– محمد زيدور، مرجع سابق، ص28.

[3]– مرجع نفسه، ص29.

**المطلب الثالث: القرارات المالية**

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات وخاصة منها المالية، فماذا نقصد بالقرارات المالية وما هي أنواعها؟

**أولا: مفهوم القرار المالي:** تعرف القرارات المالية على أنها " اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب على زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده على اتخاذ القرارات المالية"[1].

**ثانيا: أنواع القرارات المالية:** تنقسم القرارات المالية إلى:

1. **قرارات الاستثمار:** وهي قرارات تعني باختيار البديل الأمثل فيما يخص الاستثمارات التي تعمل على تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال العوائد[2].

أ. **خصائص القرار الاستثماري:** ومن خصائص القرار الاستثماري[3]:

- إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها.
- يحيط بالقرار الاستثماري جملة من المشاكل والتي من الضروري التغلب عليها.
- يرتبط القرار الاستثماري دائما بدرجة معينة من المخاطر.
- ينبغي تقييم الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما: العائد المتوقع، المخاطر المحتملة.

ب . **أنواع قرارات الاستثمار:** يمكن تصنيف قرارات الاستثمار بحسب البعد الزمني إلى قصيرة الأمد وطويلة الأمد.

---

[1]– عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص207.

[2]– المعتز بالله خالدي، **مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011/2010، ص78.

[3]– أحمد محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص46،47.

- **القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد:** تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة (رأس المال العامل) والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وفقراتها لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدهما.
- **القرارات الاستثمارية طويلة الأمد:** تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأمد والمتمثل في الاستثمار في الموجودات الثابتة، وتشمل مثل تلك القرارات عملية اختيار الموجودات وكيفية الإنفاق ثم مقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل مع المبالغ المنفقة على تلك الموجودات الحالية من حيث تجسيدها وتوسيعها مثلا شراء موجودات جديدة بغرض زيادة القدرة الإنتاجية الحالية أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة[1].

**ثانيا: قرارات التمويل** : للتمويل أهمية كبيرة من خدمة المشاريع الاستثمارية وتنمية المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني، حيث أدت عملية التمويل إلى ظهور مؤسسات مالية مثل البورصات التي ساهمت بدورها في التوسع وتنوع مصادر التمويل الداخلي والخارجي.

يعرف القرار التمويلي بأنه " تحصيل الأموال اللازمة للمؤسسة بشروط مناسبة تتفق مع أهدافها ".

نستخلص أن التمويل أسلوب للحصول على المبالغ التي تحتاج إليها المؤسسة في الوقت المناسب وبالحجم المناسب وبأدنى تكلفة ممكنة، وعموما قرارات التمويل تعنى باختيار الهيكل المالي الأمثل. ومصادر التمويل المناسبة لتعظيم القيمة السوقية خلال فترة زمنية معينة. بحيث يوجد نوعين من القرارات التمويلية:

[1]– محمد يونس خان وآخرون، **مدخل تحليل معاصر**، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 1999، ص05.

✓ قرارات تعنى بتحديد المزيج الملائم للتمويل قصير وطويل الأجل وهو من أهم القرارات التي تؤثر على الربحية والسيولة.

✓ قرارات تعنى بتحديد أيهما أكثر منفعة للمؤسسة القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل في وقت محدد من خلال الدراسة المعمقة للبدائل المتاحة وتكلفة كل بديل والآثار المترتبة عليه في الأجل الطويل.

1. **مصادر التمويل:** هناك ثلاث مصادر للتمويل[1]:

أ- **التمويل الذاتي:** والذي يمثل القاعدة الأساسية لتمويل الاحتياجات المالية.

ب- **الرفع في رأس المال:** والذي يعتبر من أهم وسائل التمويل، ويتوقف ذلك على المؤسسة بسوق المال.

ت- **اللجوء إلى الاستدانة:** وهو المصدر الأكثر استخداما في تمويل الاحتياجات المالية قصيرة الأجل وتوفير السيولة الآنية.

**2. العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات التمويل:** هناك العديد من العوامل المؤثرة في اختيار المزيج التمويلي الأمثل لاتخاذ قرار التمويل المناسب، نذكر منها ما يلي[2]:

**أ- الدخل:** يمكن للمؤسسة الاستعانة بأموال الاقتراض لمساعدة أموال الملكية في عملية التمويل وهذا ما يعرف بالمتاجرة بالملكية فقد تؤدي إلى دفع معدل العائد على أموال الملكية وتسمى هذه العملية بالرافعة المالية ويمكن إيجادها بالقانون التالي:

**الرافعة المالية = القروض طويلة الأجل/ موجودات المؤسسة.**

**ب-الرافعة التشغيلية:** تؤثر في مدى درجة الاعتماد على الديون لأنها تمثل معدل التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب/ معدل التغير في المبيعات.

[1]- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص 254-258.

[2]- مرجع نفسه، ص 408.

**ج-معدل نمو واستقرار المبيعات:** حيث كلما كانت المبيعات كبيرة زادت القدرة على استخدام الديون.

**د-الربحية:** كلما كانت معدلات العائد مرتفعة كان استخدام الديون أقل، للاعتماد على الأرباح المحتجزة.

**هـ-المرونة المالية:** قدرة المؤسسة على تعديل الخطة التمويلية وفقا للتغير الذي يحصل في احتياجات الأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة ومصادر التمويل، وبالتالي فإن الديون توفر مرونة أكثر حيث أنه متوفر بآجال مختلفة ومعايير تتناسب مع حاجة المؤسسة.

**و-التوقيت:** بمعنى استخدام المزيج المناسب في الوقت المناسب مما يجعل المؤسسة على استعداد دائم لاستغلال الظروف المناسبة من خلال متابعة الظروف المالية وأثرها على تكلفة الأموال.

**ز-المخاطرة:** حيث أن الاعتماد على الديون يرفع من درجة المخاطر المالية على نشاط المؤسسة.

**ح-هيكل الأصول:** تعتبر الأصول الجهة المقابلة للهيكل المالي، بحيث كلما كان هيكل الأصول الثابتة كبيرا كلما كانت القدرة في الحصول على القروض أعلى أي مدى ملائمة مصادر التمويل مع طبيعة الأصول التي يتم تمويلها عن طريق هذه المصادر.

**ط-حجم المؤسسة:** عادة المؤسسات ذات الحجم الكبير تحتاج إلى تمويل من مصدر كبير، وبالتالي كبر حجم المؤسسة يؤثر على الهيكل المالي من خلال تراجع تكلفة الإفلاس ومنه وجود علاقات طردية بين معدل الاقتراض وحجم المؤسسة.

**خلاصة الفصل الثاني:**

تمثل القوائم المالية وسيلة تبسيط لعرض البيانات الواردة في المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية بشتى أنواعها، بحيث يعبر عن نتائجها في صورة مالية تساعد مستخدميها لاستنتاج قدر كبير من المعلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

تعد القوائم المالية السنوية المنشورة للمؤسسات والشركات أحد أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة، نظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها، من حيث توفر الفرصة المتكافئة للأطراف المعنية بهذه القوائم للحصول على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ مختلف القرارات المالية.

القرارات المالية هي تحصيل الأموال اللازمة للمؤسسة بشروط مناسبة تتفق مع أهدافها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة، وعموما قرارات التمويل تعنى باختيار الهيكل المالي الأمثل ومصادر التمويل المناسبة لتعظيم القيمة السوقية خلال فترة زمنية معينة.

# الفصل الثالث:

# دور القوائم المالية وفق ن م م في اتخاذ القرارات المالية في وحدة مطاحن الحضنة المسيلة

**تمهيد:**

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين، تمت محاولة إعداد دراسة حالة لدور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في إحدى المؤسسات الجزائرية وهي مطاحن الحضنة، والتي سيتم التعريف بها من خلال هذا الفصل حسب ما تم توفره من معلومات ، وذلك لتحديد دور تحليل القوائم المالية في المساهمة لاتخاذ القرارات المالية .

ولذلك سيتم عرض مجموعة من القوائم المالية للسنة الجارية والسنتين السابقتين وتحليلها واستنتاج مختلف المعطيات من خلال نتائج التحليل المالي.

من خلال كل هذا تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** التعريف بميدان الدراسة

**المبحث الثاني:** عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

## المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

سيتم في هذا المبحث التعريف بالمؤسسة الأم والمؤسسة محل الدراسة مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة كما يلي:

### المطلب الأول: نشأة المؤسسة الأم " رياض سطيف"

قبل أن نتطرق إلى مؤسسة الدراسة ألا وهي مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة والتي تعتبر كفرع من فروع أو كمؤسسة من وحدات المؤسسة الأم ألا وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف، لابد أن نلقي بإطلالة على هذه المؤسسة الأم:

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات. ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته. كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق، ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف، فقد أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم: 367/82 بتاريخ 27 نوفمبر 1982 إبتداءا من 2 أفريل 1990 تحولت إلى مؤسسة مساهمة في إطار الإصلاحات الاقتصادية رأسمالها في 1997 قدر بـ: 2.525.000.000 دج، وتمتلك المؤسسة عدة وحدات موزعة على عدة ولايات منها: (سطيف، المسيلة، برج بوعريريج، بجاية، بسكرة، ورقلة).

كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن تحولت المؤسسة إلى مؤسسة مساهمة في سنة 1995 حققت الرياض سطيف أرباحا معتبرة فقد تطورت أرباحها الصافية بنسبة 68.51 % خلال ثلاث سنوات الأخيرة والتي قدرت بـ: 21.032.231.000 دج في سنة 1997 مقابل 13.866.198.000 دج سنة 1995.

كما يمكن الإشارة إلى أنه تم زيادة رأس المال مرتين سنة 1997/1993 وذلك عن طريق إصدار أسهم نقدية وإدماج الاحتياطات.

إن رأس المال الإجمالي للمؤسسة موزع في الجدول التالي:

**الجدول رقم (11): رأس المال الإجمالي للمؤسسة موزع**

| الشركات التابعة للمؤسسة | المبلغ |
|---|---|
| **1- مطاحن الصومام / ش م / سيدي عيش** | 628.000.000 دج |
| **2- مطاحن البيبان / ش م / برج بوعريريج** | 627.000.000 دج |
| **3- مطاحن الحضنة / ش م / المسيلة** | 479.000.000 دج |
| **4- مطاحن الهضاب العليا / ش م / سطيف** | 876.500.000 دج |
| **5- مطاحن الواحات / ش م / تقرت** | 261.000.000 دج |
| **6- مطاحن الزيبان / ش م / القنطرة** | 235.000.000 دج |
| **7- مطاحن سيدي عيسى / ش م/** | 81.000.000 دج |
| **8- الفلاحة الجنوبية:** | 4.000.000 دج |

**المصدر:** مصلحة المستخدمين.

وتنقسم الشركات التابعة إلى أربعة أقسام:

1.طحن الحبوب

2.الفلاحة.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي " لرياض سطيف "

**الشكل رقم (03):الهيكل التنظيمي "لرياض سطيف"**

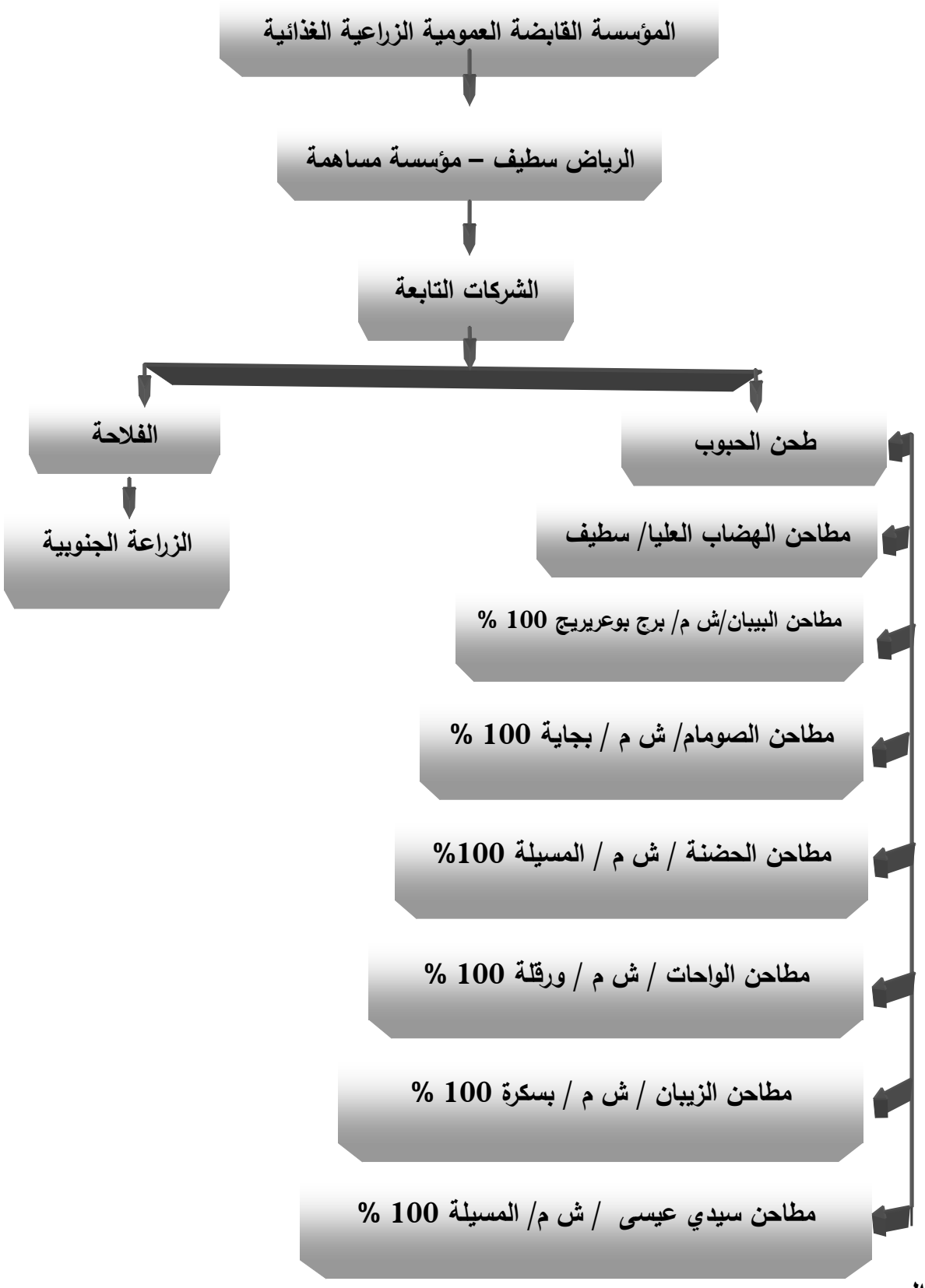


**المصدر:** المصلحة التجارية بالمؤسسة.

**المطلب الثاني: التعريف بـــــ مطاحن الحضنة بالمسيلة:**

**أولا: نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة:** المؤسسة التابعة مطاحن "الحضنة" بالمسيلة. أنشأت في الثاني من شهر أكتوبر 1997 (ملخص من محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 1997/09/27) في إطار إعادة هيكلة مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف إلى مجمع "الرياض سطيف" تحولت إلى مؤسسة مساهمة رأس مالها إلى 497.000.000 دج سنة 2005/04/30.

**ثانيا: المقر الاجتماعي:** تقع مؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة– في الشمال الشرقي لولاية المسيلة وذلك بمحاذاة طريق برج بوعريريج Route de B.B.A M'sila، حيث تقع في مكان استراتيجي من حيث حركية المسافرين ، هذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة، إذ تصبح معروفة أكثر وأكثر، وهذا ما يدعو إلى معرفة منتجاتها أكثر.

**ثالثا: الممتلكات:** تمتلك المؤسسة التابعة لمطاحن الحضنة مسمدتين ومطحنة واحدة علماً أن:

– مطحنة السميد والدقيق أنجزت من طرف المؤسسة السويسرية Bohler قدرتها الإنتاجية 2000 قنطار يومياً (1000 قنطار قمح صلب و1000 قنطار قمح لين).

– تكلفة المشروع 220.915.480.55 دج؛

– تاريخ الانطلاق في الإنتاج سنة 1981؛

– ارتفعت القدرة الإنتاجية إلى 3000 قنطار يومياً سنة 1999 بزيادة (500 قنطار صلب 500 قنطار لين) حيث تكلفة رفع القدرة الإنتاجية قدرت بحوالي: 242.202.253.51دج؛

– مطحنة سميد من انجاز مؤسسة ايطالية Golfito قدرة إنتاجها 4000 قنطار يومياً وتكلفة المشروع 563.986.101.84 دج وكان تاريخ الانطلاق في الإنتاج سنة 1993.

**رابعا: قدرة الطحن:**

القمح الصلب: Blé dur 5.500 Qx / J

القمح اللين: Blé tendre 1.500 Qx / J

**خامسا: القدرة الإنتاجية :**

- السميد 3630 قنطار يومياً ( سميد ممتاز بنسبة استخراج 66 % )؛
- الدقيق 1080 قنطار يومياً ( دقيق المخابز بنسبة استخراج تقدر بـ 72 % ).

**سادسا: الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة** : إن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي والإداري لدوائر ومصالح وفروع المؤسسة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة.

**الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة**

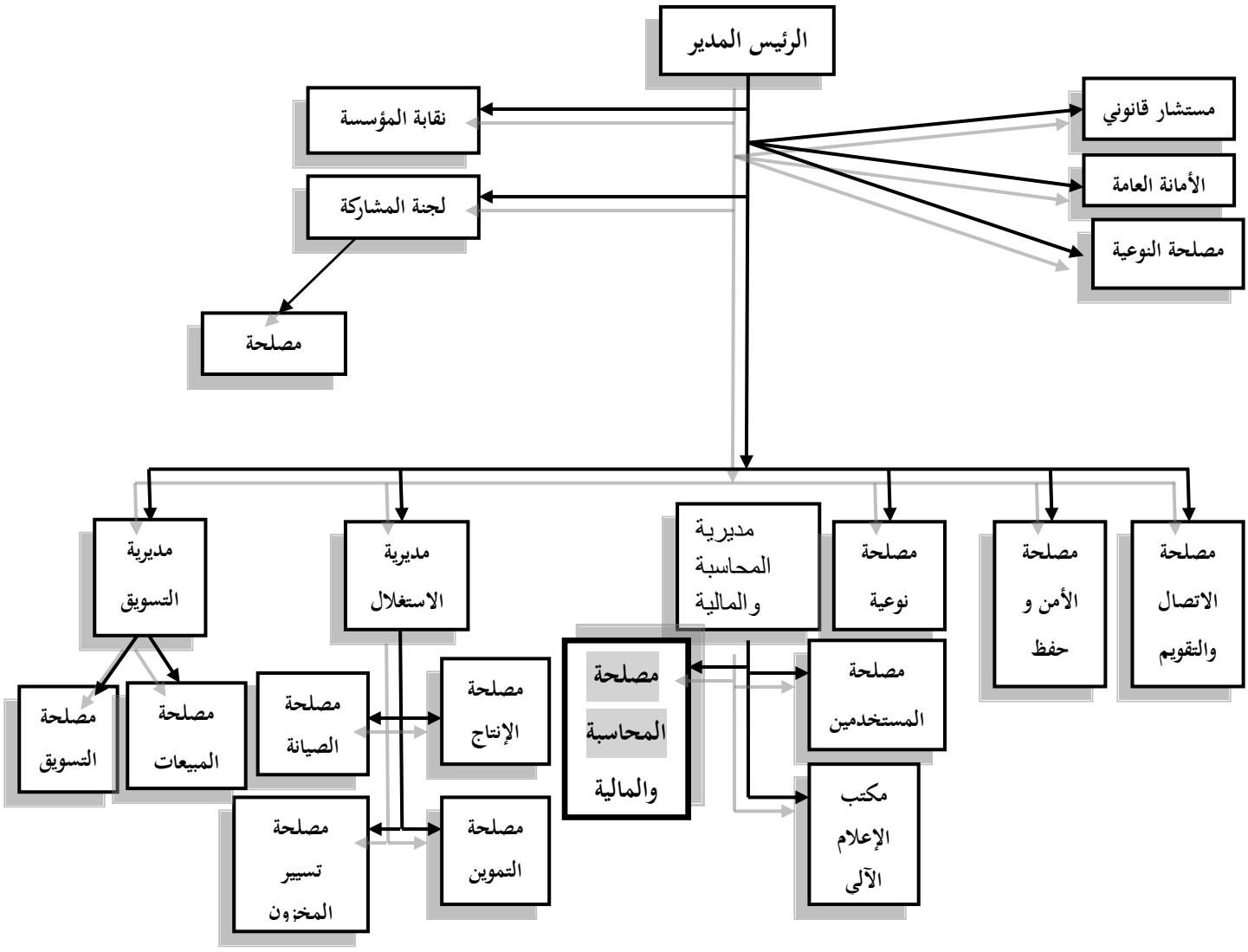


**المصدر**: مصلحة المستخدمين.

**سابعا: مهام مصالح المؤسسة:** تتمثل مهام مصالح المؤسسة فيما يلي:

**أ– رئيس المدير العام:** يتكفل الرئيس المدير العام بإدارة جميع شؤون المؤسسة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالمؤسسة وكذلك التنسيق بين المؤسسة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط المؤسسة، إذا وبشكل عام لابد عليه من تنفيذ جميع المهام المنوطة به ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

– الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة؛

– يعتبر الواجهة الأولى للمؤسسة؛

– التنسيق بين المؤسسة و ممثليها من نفس القطاع؛

– يقوم بالربط بين جميع الدوائر؛

– يقوم بإعلام الرئيس المدير العام برياض سطيف بالوضعية الإنتاجية والمالية للمؤسسة.

وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:

– قسم مهمته التنظيم والتسيير الداخلي " الهيكلي" للمؤسسة؛

– قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات.

**1: قسم التنظيم و التسيير الداخلي – الهيكلي– للمؤسسة:** ينقسم إلى ما يلي:

**– الأمانة العامة:** تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

**– مسؤول ضمان النوعية:** مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

**– المحاسب:** يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

– **المستشار القانوني:** يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى المؤسسة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين المؤسسة وموردیها أو زبائنها أو داخل المؤسسة.

– **مكتب مساعد الأمن والوقاية:** ومهمته حماية المؤسسة داخلياً وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في المؤسسة وحمايتها من مختلف الأخطار.

**2 : قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات:** وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي: مديرية التسويق، مديرية الإدارة والمالية، مديرية الاستغلال.

**– مديرية التسويق:** وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

**– مديرية الإدارة والمالية:** وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

– **مصلحة المحاسبة والمالية:** تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المبيعات؛
- فرع تسيير المخزون؛
- فرع تسيير التثبيتات؛
- الصندوق؛
- الجباية؛
- فرع التسيير المحاسبي للأجور.

– **مصلحة الموارد البشرية:** لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل المؤسسة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين؛
- فرع الخدمات الاجتماعية.

– **مصلحة الوسائل العامة:** ومن مهامها:

– متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للمؤسسة؛

– المتابعة الميدانية للاستثمارات.

– **مكتب الإعلام الآلي:** ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

**3– مديرية الاستغلال:** وهي مسؤولة عن إدارة كل المراحل التي يمر بها المنتج من شراء، صيانة، تخوين وإنتاج. وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

**مصلحة التموين:** ومن مهامها ما يلي:

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج؛
- تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24سا/ 24سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- **فرع الإلكتروميكانيك والكهرباء:** ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات؛
- **فرع الميكانيك العام:** وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن والشاحنات.

– **مصلحة تسيير المخزونات:** تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

- فرع استقبال وتخزين الحبوب؛
- فرع تسيير مخزونات الأكياس؛
- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

– **مصلحة الإنتاج:** مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علمياً وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

- مصنع التحويل رقم (1): يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد، وذلك ببطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة؛
- مصنع التحويل رقم (2): يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفرينة على الترتيب، وذلك ببطاقة إنتاجية قدرها 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع:

- فرع محاسبة المواد؛
- فرع الطحن والإنتاج؛
- فرع الشحن والتوضيب.

ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر من أهم المصالح.

## المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة– المسيلة–

لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة– وجب عرض وتحليل القوائم المالية.

### المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية

**أولا: التحليل باستخدام التحليل المالي الوظيفي:** ويتم ذلك من خلال:

**1:** إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة–

**الجدول رقم (12): الميزانية الوظيفية**

السنة المالية المقفلة بتاريخ: N/12/31

| الاستخدامات | المبلغ الإجمالي 2012 | المبلغ الإجمالي2013 | المبلغ الإجمالي 2014 |
|---|---|---|---|
| الاستخدامات المستقرةEs | **2931637892** | **2937797340** | **3490112303** |
| **الأصول غير المتداولة** | **2931637892** | **2937797340** | **3490112303** |
| استخدامات الاستغلالEex | **958258200** | **459201571** | **555917527** |
| **المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ** | | | |
| **حسابات الغير** | | | |
| Ehexاستخدامات خارج الاستغلال | **0,00** | **443000000** | **0,00** |
| استخدامات الخزينةEt | **819251997** | **601417998** | **679006015** |
| **مجموع الاستخدامات** | **4709148091** | **4441416910** | **4725035846** |

| الموارد | المبلغ الإجمالي 2012 | المبلغ الإجمالي 2013 | المبلغ الإجمالي 2014 |
|---|---|---|---|
| الموارد الدائمة Rd | **3542919624** | **3667636448** | **4029062846** |
| **رؤوس الأموال الخاصة** | **1462765537** | **1576792048** | **1688814973** |
| **الخصوم غير المتداولة** | **51664806** | **42711442** | **263005078** |
| **مخصصات الاهتلاكات والمؤونات** | **2028489281** | **2048132958** | **2077242795** |
| موارد الاستغلال Rex | **1166228465** | **773780461** | **695972998** |
| **الخصوم المتداولة** | **1166228465** | **773780461** | **695972998** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| موارد خارج الاستغلال | **0,00** | **0,00** | **0,00** |
| موارد الخزينةRt | **0.00** | **0.00** | **0.00** |
| مجموع الخصوم | **4709948089** | **4441416909** | **4725035844** |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة .

أ.2: حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة–المسيلة–

**الجدول رقم (13):مؤشرات التوازن المالي**

| مؤشرات التوازن المالي | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|
| **FRng=Rd–Es** | 611281732 | 729839108 | 538950543 |
| **BFR=Eex–Rex** | −207970265 | −314578890 | −140055471 |
| **Tn=Et–Rt** | 819251996 | 601417997 | 679006015 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

أ–**3 التعليق:**من خلال مؤشرات التوازن المالي نلاحظ ما يلي:

– رأس المال العامل الإجمالي قيمته موجبة للثلاثة سنوات وذلك لارتفاع الموارد الدائمة على حساب الاستخدامات المستقرة، وهو ما يعني أن المؤسسة تملك هامش أمان من التمويل تستطيع من خلاله تغطية احتياجات دورة الاستغلال، إلان ما يمكن ملاحظته في سنة 2014 أن هناك انخفاض في FRng وهذا راجع إلى نمو الموارد الدائمة بمعدل أقل من نمو الاستخدامات المستقرة وهذا ما أدى إلى تناقص FRng.

– الاحتياج في رأس المال العامل الإجماليBFRg قيمته سالبة لثلاث سنوات الأخيرة وذلك لارتفاع موارد الاستغلال على حساب استخدامات الاستغلال ، كما نلاحظ أن هناك انخفاض تدريجي لاستخدامات الاستغلال من سنة 2012( 995825820) إلى (555917527) في سنة 2014 وهو يعني أن هناك تصريف للمخزونات وتسديد الزبائن لمستحقاتهم ونفس الشيء بالنسبة لموارد الاستغلال حيث نلاحظ بأن هناك انخفاض محسوس من سنة 2012(116622846ون) إلى ( 6959729980) في سنة 2014 وهو ما يعني تسديد المؤسسة لخصومها المتداولة .

- نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث كما نلاحظ أن السيولة الموجودة لديها كافية لتسديد مستحقاتها هذا ما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة

ب: النسب المالية لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة

ب 1: نسب السيولة : تتمثل نسبة السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة– في الجدول الاتي:

**الجدول رقم (14) نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة–**

| البيـــــــــان | 2201 | 3201 | 4201 |
|---|---|---|---|
| نسبة السيولة العامة | 1.52 | 1.94 | 1.77 |
| نسبة السداد السريع | 1.36 | 0.18 | 1.52 |
| نسبة النقدية | 0.70 | 1.34 | 0.97 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (01،02، 03).

ب–2:**التعليق:** نجد من خلال الجدول أن نسبة التداول 1.52 في سنة 2012 ثم ارتفعت في سنة 2013 إلى 1.94 لتنخفض في سنة 2014 إلى 1.77، من خلال نسب التداول يمكن القول أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها المتداولة، حيث أن نسب السيولة العامة أكبر من 1في كل الدورات.

- يتبين أن نسبة السداد السريع للمؤسسة في سنة 2012بنسبة 1.36، أما خلال سنة 2013بنسبة 0.18، وارتفعت النسبة ب 1.52في سنة 2014، وبما أن نسبة السداد السريع أكبر من المقياس المناسب 1 فإنه مؤشر جيد ، لأن هذا يعني بأن الأصول سريعة التحول تكفي لتغطية الخصوم المتداولة.

- من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسب النقدية في سنة 2012 كانت 0.70، وفي سنة 2013 ارتفعت بنسبة 1.34 لتنخفض في سنة 2014 لتبلغ 0.97، وهذا يعني أن نسبة السيولة للمؤسسة جيدة.

**ب-3: نسب البنية المالية :** وتظهر وفق الجدول الآتي:

**الجدول رقم (15): نسب البنية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة-**

| البيـــــان | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|
| قاعدة التوازن الأدنى | 1.30 | 1.39 | 1.20 |
| قاعدة التوازن الأعظم | 0.83 | 0.51 | 0.56 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (01،02،03).

**ب 4: التعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن قاعدة التوازن الأدنى محققة بالنسبة للدورات الثلاث ( أكبر من 1)، مما يعني أن الموارد الدائمة تستطيع تغطية الاستخدامات المستقرة والاحتياجات الإجمالية لدورة الاستغلال، وهو ما يعني توفر هامش تمويلي موجب ( FRng>0، و FRng>BFRg).

– من خلال معدلات الاستدانة المالية، نلاحظ أن مجموع الديون يقل عن حجم رؤوس الأموال الخاصة، مما يعني أن مساهمة المالكين أعلى من المقرضين في الاحتياجات المالية للمؤسسة، فإن القرار التمويلي عقلاني.

خلاصة: من خلال النسب المالية للمؤسسة فإن شروط التوازن المالي محققة، حيث ومن خلال نسب السيولة تحقق شرط Tn>0 ومن خلال نسب البنية المالية تحقق الشرطان FRng>0 و FRng>BFRg وهو ما يعني أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة.

**المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة**

**أولا: تحليل حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة- المسيلة-**

**أ. تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير:** من خلال حساب النتائج حسب الطبيعة ندرس الأرصدة الوسيطية للتسيير فيما يلي:

**الجدول رقم (16):الأرصدة الوسيطية للتسيير**

| الأرصدة الوسيطية | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|
| VAex | 277834682 | 254740370 | 299678382 |
| EBex | 112367210 | 116108240 | 156247899 |
| Ro | 90515390 | 133087311 | 139608021 |
| Rn | 77329412 | 114026511 | 112022925 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (04،05،06).

يتم تقييم المؤسسة من خلال معدلات النمو كما يلي:

**CAHT:** بالنسبة لرقم الأعمال خارج الرسم والذي يمثل إيرادات المؤسسات من مبيعات المنتوج تام الصنع، نلاحظ بأن هناك نمو تدريجي من سنة 2012 إلى سنة 2014، وهذا ما يدل على زيادة نمو مبيعات المؤسسات، وبأن هناك تصريف للمنتوجات التامة الصنع، ومن خلال الجدول أدناه الموضح لمعدلات نمو رقم الأعمال نستطيع استخلاص معدل النمو في CAHT من سنة إلى أخرى كالآتي:

**الجدول رقم (17): معدلات نمو رقم الأعمال:**

| معدلنمو CAHT | 2013 | 2014 |
|---|---|---|
| CAHTn-CAHTn-1/ CAHTn-1 | **-0.16** | **12.15** |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (01،02،03).

حيث نلاحظ بأن هناك انخفاض بمقدار (0.16%) في سنة 2013 ليرتفع بعد ذلك في سنة 2014 بمعدل 12.15%.

**VAex:** تمثل VAex ثروة المؤسسة الاقتصادية وتساهم في تسديد أغلب تكاليف الاستغلال للمؤسسة. وبالنسبة لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة– نلاحظ بأن هناك ارتفاع تدريجي من سنة 2013 إلى 2014، بينما هناك انخفاض من سنة 2012الى سنة 2013، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(18): معدلات نمو VAex**

| معدل نموVAex | 2013 | 2014 |
|---|---|---|
| VAexn–VAexn–1/VAexn–1 | **–8.31%** | **17.64%** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (01،02،03).

نلاحظ بأن هناك انخفاض في قيمة الثروة المتولدة عن المؤسسة في سنة 2013 لمعدل 8.31%وهذا راجع إلى ارتفاع استهلاك الدورة بمعدل أكبر من إنتاج الدورة، حيث نلاحظ أن السبب يرجع إلى ارتفاع قيمة الخدمات الخارجية الأخرى بمعدل 61.59%، حيث أن الزيادة في المبيعات تطلب زيادة في مصاريف الشحن النقل، الاتصالات...الخ

أما في سنة 2014 نلاحظ بأن هناك ارتفاع فيVAex بمعدل 17.64% وذلك راجع إلى نمو في إنتاج الدورة (وبصفة اخص رقم الأعمال) بمعدل أكبر من استهلاك الدورة وهو ما أدى إلى القدرة على تغطية أعباء دورة الاستغلال وتتوزع القيمة المضافة على الأطراف التالية:

**الجدول رقم (19):توزيع القيمة المضافة**

| البيـــــــــان | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|
| **نسبة الأجراء** | **57.80%** | **52.24%** | **46.11%** |
| **نسبة الدولة** | **7.72%** | **11.08%** | **11.29%** |
| **نسبة التمويل الذاتي** | **65.76%** | **71.81%** | **62.20%** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (01،02،03).

**التعليق:** نلاحظ من خلال هذا أن نسبة الأجراء تنخفض من سنة لأخرى ففي سنة 2012 كانت النسبة 57%، وفي سنة 2013 انخفضت إلى 52%، لتصل في سنة 2014 إلى 46%، وهذا راجع إلى انخفاض أعباء المستخدمين، كما نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من مجموع نسبتي الدولة و الأجراء هذا يدل على أن السياسة التي تتبعها المؤسسة جيدة.

**ثانيا: تحليل جدول تدفقات الخزينة:**

**1/ التحليل باستخدام النسب تدفقات الخزينة:**

**الجدول رقم(20):نسبة كفاية التدفق النقدي**

| البيـــــــــان | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** | 550574017 | -227793907 | 179079520 |
| **الخصوم المتداولة** | 1166228465 | 773780461 | 695972998 |
| نسبة كفاية التدفق النقدي | **0.47** | **-0.29** | **0.25** |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (07،08،09).

**التعليق:** من خلال نسبة كفاية التدفق النقدي نلاحظ عدم قدرة صافي التدفقات الأموال الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية على تغطية الخصوم المتداولة وهذا راجع لارتفاع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة العملياتية.

**الجدول رقم(21):نسبة تغطية النقدية**

| البيـــــــــان | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** | 550574017 | -227793907 | 179079520 |
| **اجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الإستثمار والتمويل** | 0.00 | 8818018 | 151194832 |
| نسبة تغطية النقدية | | **-25.83** | **1.18** |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (07،08،09).

**التعليق:** من خلال حساب نسبة التغطية النقدية نلاحظ ان هناك تحسن ملحوظ للمؤسسة حيث بلغ المعدل في سنة 2014 ما يقارب 1.18 وهو ما يعني قدرة أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية على تغطية إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل.

**الجدول رقم(22):مؤشر النقدية التشغيلية**

| البيـــــــــان | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** | 550574017 | −227793907 | 179079520 |
| **النتيجة الصافية** | 77329412 | 114026511 | 112022925 |
| **مؤشر النقدية التشغيلية** | **7.11** | **−1.99** | **1.59** |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (07،08،09).

**التعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر النقدية التشغيلية كانت مرتفعة هذا ما يعبر على نجاح المؤسسة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية العملياتية بمعنى آخر قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، على عكس لسنة 2013، 2014 الذي انخفض في المؤشر النقدية التشغيلية هذا يعني عدم قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

**الجدول رقم(23):مؤشر تدفقات النقدية الضرورية**

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** | 550574017 | −227793907 | 179079520 |
| **إجمالي الديون** | 1217893271 | 816491903 | 958978076 |
| **مؤشر تدفقات النقدية الضرورية** | **0.45** | **−0.27** | **0.18** |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (07،08،09)

**التعليق:** من خلال حساب النقدية الضرورية نلاحظ عدم كفاية أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية في تغطية إجمالي الديون للمؤسسة وبالتالي السيولة المتأتية من الأنشطة العملياتية غير كافية.

**خلاصة:**

من خلال قيامنا بدراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة– وبالتعرف على نشأتها وموقعها وهيكلها التنظيمي، كما قمنا بتحليل القوائم المالية لها باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي خلال الفترة الممتدة من 2012إلى 2014 فإن المؤسسة في حالة مالية جيدة.

فمن خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

–من خلال النسب المالية للمؤسسة فإن شروط التوازن المالي محققة، وجدنا من خلال نسب السيولة تحقق شرط0<Tn ومن خلال نسب البنية المالية تحقق الشرطان 0<FRng و FRng>BFRg وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة.

- بناءا على حساب القدرة على التمويل الذاتي المؤسسة لديها إستراتيجية مستقبلية جيدة تتمثل في سياسة التنويع
- نجاح المؤسسة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية العملياتية وذلك من خلال الارتفاع في مؤشر النقدية التشغيلية.
- القرار التمويلي الأمثل في هذه الحالة هو الاعتماد على التمويل الذاتي لأن المؤسسة تحقق أرباح صافية من جهة ولديها سيولة نقدية في الخزينة من جهة أخرى ،إلا أن هذا لا يعني عدم اللجوء إلى الاستدانة المالية حتى يمكن للمؤسسة الاستفادة من الوفر الضريبي.

# خاتمة

## الخاتمة:

خلاصة لما تم عرضه في هذا البحث المتعلق بدور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل رفع الغموض والإبهام تم التطرق إلى التطرق إلى الإطار المفاهيمي للقوائم المالية في الفصل الأول التي يجب أن تعبر عن الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتتمتع بالمصداقية والشفافية من أجل المساهمة الفعالة في اتخاذ القرارات المالية، وتطرقنا لهذه الأخيرة في الفصل الثاني تعرفنا على مفهوم القرار الذي يمثل اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب على زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، ولا يتم الاختيار إلا بعد القيام بعملية التحليل المالي للقوائم المالية وهناك عدة أساليب وأدوات منها التحليل الوظيفي للميزانية، والأرصدة الوسيطية للتسيير لجدول حساب النتائج والنسب لجدول تدفقات الخزينة وتدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري تطرقنا إلى دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة–.

ومن خلال الدراسة النظرية تأكدت الفرضية الأولى وهي فيما تتمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

القوائم المالية هي قوائم توضح المركز المالي والوضعية المالية وحقوق الملكية للمؤسسة، موجهة خصيصا لمختلف مستخدميها لاتخاذ قراراتهم، إذا أعدت بشفافية وصدق.أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي تعبر عن المراحل المساعدة التي يتبعها المسير للوصول إلى القرار المالي الصحيح.

بعد الوصول إلى قوائم مالية تعكس الوضعية و الأداء المالي للمؤسسة يقوم المسير بعملية التحليل المالي ليستخرج مختلف النسب. وأكدت الدراسة الميدانية صحة الفرضية الثالثة المساهمة التي قدمها التحليل المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة–

من خلال القيام بعملية التحليل المالي والوصول إلى مختلف النسب المالية وترجمتها تتضح الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد مختلف الانحرافات في أداءها، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى أن

✓ النظام المحاسبي المالي SCF سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومات المالية من جهة، وتغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى.

✓ التحليل المالي يساعد على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها.

✓ المحلل المالي الذي هو متخذ القرار الإلمام الدقيق والشامل لخبايا التحليل المالي، والتحكم في آلياته.

✓ نتائج عن الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة– أن المؤسسة في حالة اقتصادية ومالية جيدة فوجدنا من خلال النسب المالية أن شروط التوازن المالي محققة وجدنا من خلال نسب السيولة تحقق شرط$Tn>0$ ومن خلال نسب البنية المالية تحقق الشرطان $FRng>0$ و $FRng>BFRg$ وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة.

✓ وأن القرار التمويلي الأمثل في هذه الحالة هو الاعتماد على التمويل الذاتي لأن المؤسسة تحقق أرباح صافية من جهة ولديها سيولة نقدية في الخزينة من جهة أخرى ،إلا أن هذا لا يعني عدم اللجوء إلى الاستدانة المالية حتى يمكن للمؤسسة الاستفادة من الوفر الضريبي. وبالتالي فإن المؤسسة لديها إستراتيجية مستقبلية جيدة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقدم الاقتراحات التالية:

✓ العمل أكثر للوصول إلى قوائم مالية صادقة.

✓ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية ودور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية.

✓على المسير أن يكون ذو كفاءة عالية للوصول إلى قرارات صحيحة تخدم المؤسسة.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والميدانية قدر الإمكان ونرجو أن نكون بمثابة الانطلاقة لدراسات أخرى أكثر تعمقا تهتم ب :

- ✓ دور النظام المحاسبي المالي في شفافية ومصداقية القوائم المالية.
- ✓ مساهمة المسير المالي في التحليل المالي لدى المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ فعالية التحليل المالي للوصول إلى القرارات المالية الصحيحة.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**أولا: المراجع باللغة العربية**

**الكتب**


1. البدوي محمد عباس، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء، د ب ن، 2009.

2. بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، الجزء الاول، 2010.

3. بن ساسي إلياس، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

4. حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000.

5. حماد طارق عبد العال، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية للنشر، كلية التجارة عين شمس، 2000.

6. حنفي عبد الغفار، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

7. خان محمد يونس وآخرون، **مدخل تحليل معاصر**، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 1999، ص05.

8. الخضيري محسن أحمد، **كيف تقرأ ميزانية، مدخل اقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط$_1$، 1996.

9. خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط$_3$، 2011.

10. زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

11. زنيبل خوري أحمد محمد ، **دور المحاسبين ومراقب الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية الموارد البشرية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات العربية، 2006.

12. السيد أمين، أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، ج1، 2006.

13. شاكر منير وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

14. عدون ناصر دادي، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.

15. عطية عبد الرحمان، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، ط2، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2010.

16. ف شبلي، **النظام المحاسبي المالي سلسلة قانونية**، قصر الكتاب، البليدة، 2010.

17. القاضي حسين، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان.

18. لسلوس مبارك، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

19. محمد نور أحمد ، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

20. مرجان سليمان محمد، **بحوث العمليات**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الطبعة الأولى، 2002.

21. مطيع ياسر صادق، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن.

22. نوح لبوز، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة**، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، الجزائر، 2009.

23. النيداني محمد أسعد عبد الوهاب، **مقدمة في بحوث العمليات**، الطبعة الثالثة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.

24. هوام جمعة، **تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

**المذكرات**

1. خالدي المعتز بالله، **مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011/2010.

2. زيدور محمد، **استخدام نظرية الألعاب للمساعدة على اتخاذ القرارات في سلاسل الإمداد**، رسالة ماجستير، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

3. شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر –باتنة، 2008–2009.

4. شنوف شعيب، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، أطروحة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

5. صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي والدولي**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2007–2008.

6. المجهلي ناصر محمد علي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

7. مداحي عثمان ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر،2009/2008.

8. نوي الحاج، **انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي.

**المحاضرات**

**1.** قشي حبيبة، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2014/2013.

**الملتقيات والندوات**

1. بوراوي سعد، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26/25ماي 2010.

**2.** دحو معتصم، **أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية/IFRSIAS بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية /IFRS IAS، جامعة سعد دحلب البليدة.

3. نقماري سفيان، رحمة بلهادف، الملتقى الوطني حول **النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 13 /14 جانفي 2013.

# قائمة المراجع


**المراسيم والقوانين**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

2. المادة رقم 6 من القانون رقم 11/7 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد 74، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة في25نوفمبر 2007، الجزائر.

**ثانيا: باللغة الأجنبية**

1. Eric Ducasse, et autre, **Normes comptables IAS/IFRS**, Bibluotheque royale .de. Belgiqwe, 2005.
2. Jean françois Bosquet, et autres, **Normes IAS/IFRS que faut-il faire? comment s'yapprendre**?, 2eme édition, organisation, Paris, 1993.
3. Samir M erouani ,Le **projet du nouveau sysème comptable financier**, anticiper et préparer, le passage du PCN,aux noms IFRS, mémoire de magistère en sciences de gestion ,ESC ,Alger, 2007-2008.

# الملاحق

# Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

| Libellé | Not | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | **115 653,49** | **46 261,40** | **69 392,09** | **92 522,79** |
| **Immobilisations corporelles** | **01** | **2 921 006 053,87** | **1 689 995 882,28** | **1 231 010 171,59** | **1 255 198 097,17** |
| *Terrains* | | *255 898 153,36* | | *255 898 153,36* | *255 898 153,36* |
| *Bâtiments* | | *1 451 462 857,84* | *498 887 290,10* | *952 575 567,74* | *971 089 365,44* |
| Instalation technique.matrial et outil .ind | | 1 098 152 328,69 | 1 080 194 522,41 | 17 957 806,28 | 17 656 969,29 |
| *Autres immobilisations corporelles* | | *115 492 713,98* | *110 914 069,77* | *4 578 644,21* | *10 553 609,08* |
| *Immobilisations en concession* | | | | | |
| **Immobilisations en cours** | | | | | |
| **Immobilisations financières** | | **18 800,00** | | **18 800,00** | **2 521 572,00** |
| *Titres filiales* | | | | | |
| *Autres participations et créances rattachées* | | | | | |
| *Autres titres immobilisés* | | | | | |
| *Prêts et autres actifs financiers non courants* | *02* | *18 800,00* | | *18 800,00* | *2 521 572,00* |
| *Impôts différés actif* | *03* | *10 497 385,17* | | *10 497 385,17* | *9 234 569,57* |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 2 931 637 892,53 | 1 690 042 143,68 | **1 241 595 748,85** | 1 267 046 761,53 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Stocks et encours | 04 | 180 759 105,31 | 2 244 714,09 | 178 514 391,22 | 198 421 082,17 |
| Matiére premiéres et fournitures | | 129 041 497,63 | | 129 041 497,63 | 143 316 621,86 |
| Autres approvisionnements | | 46 843 831,92 | 2 244 714,09 | 44 599 117,83 | 47 943 595,29 |
| **Stocks de produits** | | **4 873 775,76** | | **4 873 775,76** | **7 160 865,02** |
| Autres stocks | | | | | |
| Créances et emplois assimilés | | 777 499 095,45 | 336 202 424,01 | 441 296 671,44 | 452 159 910,49 |
| Créances parafiscalités céréaliéres | | | | | |
| Créances intra - groupe | | 394 694 700,39 | | 394 694 700,39 | 394 694 700,39 |
| *Clients* | *05* | *351 182 355,87* | *336 202 424,01* | *14 979 931,86* | *31 951 241,80* |
| *Autres débiteurs* | | *6 420 344,53* | | *6 420 344,53* | *7 065 426,42* |
| *Impôts et assimilés* | *06* | *25 201 694,66* | | *25 201 694,66* | *18 448 541,88* |
| *Autres créances et emplois assimilés* | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | **819 251 997,95** | | **819 251 997,95** | **688 400 898,80** |
| *Placements et autres actifs financiers courants* | *07* | | | | *422 000 000,00* |
| *Trésorerie* | *08* | *819 251 997,95* | | *819 251 997,95* | *266 400 898,80* |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 1 777 510 198,71 | 338 447 138,10 | **1 439 063 060,61** | 1 338 981 891,46 |
| | | | | | |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 4 709 148 091,24 | 2 028 489 281,78 | **2 680 658 809,46** | 2 606 028 652,99 |

# Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|---|---|---|---|
| ***CAPITAUX PROPRES*** | | | |
| Capital émis | | 1 449 460 000,00 | 1 449 460 000,00 |
| Réserves consolidées | | | |
| Autres primes et réserves | | 190 237 647,23 | 190 237 647,23 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Résultat net | 09 | 77 329 412,63 | 113 731 954,42 |
| Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs | | -30 096 507,06 | -30 096 507,06 |
| Autres capitaux propres | 10 | -224 165 015,16 | -337 896 969,58 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES I** | | **1 462 765 537,64** | **1 385 436 125,01** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Subventions d'equipement et d'investissement | | | |
| Obligations tresor | | | |
| Autre emprunts et dettes assimlés | | | |
| Dettes rattachées à des participations | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Autres produits et charges différés | | | |
| Provisions pour pensions et obligations similaires | 11 | 50 343 058,92 | 43 527 747,75 |
| Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux | | | |
| Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| Impots différes passif | 12 | 1 321 747,30 | 1 798 016,50 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **51 664 806,22** | **45 325 764,25** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Obligations tresor | | | |
| Dettes parafiscalites céréaliéres | | | |
| Dettes intra -groupe | | 1 064 920 078,07 | 1 064 920 078,07 |
| Interets echus des obligations et des titres participatifs | | | |
| Fournisseurs matiéres premiers | | 1 293 426,84 | 1 021 238,45 |
| Autres fournisseurs et comptes rattachés | 13 | 49 536 948,95 | 37 531 590,17 |
| Impôts | | 21 956 925,00 | 32 091 270,11 |
| Autres dettes passifs courants | 14 | 28 521 086,74 | 39 702 586,93 |
| Trésorerie du passif | | | |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **1 166 228 465,60** | **1 175 266 763,73** |
| | | | |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **2 680 658 809,46** | **2 606 028 652,99** |
| | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

# Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

| Libellé | Not | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | **115 653,49** | **69 392,10** | **46 261,39** | **69 392,09** |
| **Immobilisations corporelles** | **01** | **2 926 920 910,56** | **1 714 894 652,66** | **1 212 026 257,90** | **1 231 010 171,59** |
| *Terrains* | | *255 898 153,36* | | *255 898 153,36* | *255 898 153,36* |
| *Bâtiments* | | *1 451 478 762,95* | *517 401 087,80* | *934 077 675,15* | *952 575 567,74* |
| Instalation technique.matrial et outil .ind | | 1 099 136 199,70 | 1 084 168 103,10 | 14 968 096,60 | 17 957 806,28 |
| *Autres immobilisations corporelles* | | *120 407 794,55* | *113 325 461,76* | *7 082 332,79* | *4 578 644,21* |
| *Immobilisations en concession* | | | | | |
| **Immobilisations en cours** | | | | | |
| **Immobilisations financières** | | **18 800,00** | | **18 800,00** | **18 800,00** |
| *Titres filiales* | | | | | |
| *Autres participations et créances rattachées* | | | | | |
| *Autres titres immobilisés* | | | | | |
| *Prêts et autres actifs financiers non courants* | | *18 800,00* | | *18 800,00* | *18 800,00* |
| *Impôts différés actif* | *02* | *10 741 976,43* | | *10 741 976,43* | *10 497 385,17* |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 2 937 797 340,48 | 1 714 964 044,76 | **1 222 833 295,72** | 1 241 595 748,85 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Stocks et encours | 03 | 83 802 737,56 | 3 608 089,76 | 80 194 647,80 | 178 514 391,22 |
| Matiére premiéres et fournitures | | 21 276 827,23 | | 21 276 827,23 | 129 041 497,63 |
| Autres approvisionnements | | 46 127 219,52 | 3 608 089,76 | 42 519 129,76 | 44 599 117,83 |
| **Stocks de produits** | | **16 398 690,81** | | **16 398 690,81** | **4 873 775,76** |
| Autres stocks | | | | | |
| Créances et emplois assimilés | | 375 398 834,00 | 329 560 824,01 | 45 838 009,99 | 441 296 671,44 |
| Créances parafiscalités céréaliéres | | | | | |
| Créances intra - groupe | 04 | | | | 394 694 700,39 |
| *Clients* | *05* | *338 789 281,64* | *329 560 824,01* | *9 228 457,63* | *14 979 931,86* |
| *Autres débiteurs* | | *18 015 840,14* | | *18 015 840,14* | *6 420 344,53* |
| *Impôts et assimilés* | *06* | *18 593 712,22* | | *18 593 712,22* | *25 201 694,66* |
| *Autres créances et emplois assimilés* | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | **1 044 417 998,87** | | **1 044 417 998,87** | **819 251 997,95** |
| *Placements et autres actifs financiers courants* | *07* | *443 000 000,00* | | *443 000 000,00* | |
| *Trésorerie* | *08* | *601 417 998,87* | | *601 417 998,87* | *819 251 997,95* |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 1 503 619 570,43 | 333 168 913,77 | **1 170 450 656,66** | 1 439 063 060,61 |
| | | | | | |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 4 441 416 910,91 | 2 048 132 958,53 | **2 393 283 952,38** | 2 680 658 809,46 |

# Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|---|---|---|---|
| ***CAPITAUX PROPRES*** | | | |
| Capital émis | | 1 449 460 000,00 | 1 449 460 000,00 |
| Réserves consolidées | | | |
| Autres primes et réserves | | 190 237 647,23 | 190 237 647,23 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Résultat net | 09 | 114 026 511,20 | 77 329 412,63 |
| Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs | | -30 096 507,06 | -30 096 507,06 |
| Autres capitaux propres | 10 | -146 835 602,53 | -224 165 015,16 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES I** | | **1 576 792 048,84** | **1 462 765 537,64** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Subventions d'equipement et d'investissement | | | |
| Obligations tresor | | | |
| Autre emprunts et dettes assimlés | | | |
| Dettes rattachées à des participations | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Autres produits et charges différés | | | |
| Provisions pour pensions et obligations similaires | 11 | 41 167 491,10 | 50 343 058,92 |
| Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux | | | |
| Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| Impots différes passif | 12 | 1 543 951,19 | 1 321 747,30 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **42 711 442,29** | **51 664 806,22** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Obligations tresor | | | |
| Dettes parafiscalites céréaliéres | | | |
| Dettes intra -groupe | 13 | 670 810 961,25 | 1 064 920 078,07 |
| Interets echus des obligations et des titres participatifs | | | |
| Fournisseurs matiéres premiers | | 3 793 340,81 | 1 293 426,84 |
| Autres fournisseurs et comptes rattachés | 14 | 47 265 117,47 | 49 536 948,95 |
| Impôts | | 31 317 610,00 | 21 956 925,00 |
| Autres dettes passifs courants | 15 | 20 593 431,72 | 28 521 086,74 |
| Trésorerie du passif | | | |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **773 780 461,25** | **1 166 228 465,60** |
| | | | |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **2 393 283 952,38** | **2 680 658 809,46** |
| | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

# Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

| Libellé | Not | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | **115 653,49** | **92 522,79** | **23 130,70** | **46 261,39** |
| **Immobilisations corporelles** | **01** | **2 996 104 828,99** | **1 746 867 080,96** | **1 249 237 748,03** | **1 212 026 257,90** |
| *Terrains* | | *255 898 153,36* | | *255 898 153,36* | *255 898 153,36* |
| *Bâtiments* | | *1 451 600 268,55* | *535 959 141,90* | *915 641 126,65* | *934 077 675,15* |
| Instalation technique.matrial et outil .ind | | 1 110 981 852,38 | 1 088 123 266,91 | 22 858 585,47 | 14 968 096,60 |
| *Autres immobilisations corporelles* | | *177 624 554,70* | *122 784 672,15* | *54 839 882,55* | *7 082 332,79* |
| *Immobilisations en concession* | | | | | |
| **Immobilisations en cours** | **02** | **481 992 211,17** | | **481 992 211,17** | |
| **Immobilisations financières** | | **18 800,00** | | **18 800,00** | **18 800,00** |
| *Titres filiales* | | | | | |
| *Autres participations et créances rattachées* | | | | | |
| *Autres titres immobilisés* | | | | | |
| *Prêts et autres actifs financiers non courants* | | *18 800,00* | | *18 800,00* | *18 800,00* |
| *Impôts différés actif* | *03* | *11 880 809,56* | | *11 880 809,56* | *10 741 976,43* |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 3 490 112 303,21 | 1 746 959 603,75 | **1 743 152 699,46** | 1 222 833 295,72 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Stocks et encours | 04 | 172 792 225,67 | 3 532 367,72 | 169 259 857,95 | 80 194 647,80 |
| Matiére premiéres et fournitures | | 118 885 219,44 | | 118 885 219,44 | 21 276 827,23 |
| Autres approvisionnements | | 50 214 232,77 | 3 532 367,72 | 46 681 865,05 | 42 519 129,76 |
| **Stocks de produits** | **05** | **3 692 773,46** | | **3 692 773,46** | **16 398 690,81** |
| Autres stocks | | | | | |
| Créances et emplois assimilés | | 383 125 302,06 | 326 750 824,01 | 56 374 478,05 | 45 838 009,99 |
| Créances parafiscalités céréaliéres | | | | | |
| Créances intra - groupe | | | | | |
| *Clients* | *06* | *347 802 397,31* | *326 750 824,01* | *21 051 573,30* | *9 228 457,63* |
| *Autres débiteurs* | | *9 778 716,59* | | *9 778 716,59* | *18 015 840,14* |
| *Impôts et assimilés* | *07* | *25 544 188,16* | | *25 544 188,16* | *18 593 712,22* |
| *Autres créances et emplois assimilés* | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | **679 006 015,59** | | **679 006 015,59** | **1 044 417 998,87** |
| *Placements et autres actifs financiers courants* | *08* | | | | *443 000 000,00* |
| *Trésorerie* | *09* | *679 006 015,59* | | *679 006 015,59* | *601 417 998,87* |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 1 234 923 543,32 | 330 283 191,73 | **904 640 351,59** | 1 170 450 656,66 |
| | | | | | |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 4 725 035 846,53 | 2 077 242 795,48 | **2 647 793 051,05** | 2 393 283 952,38 |

# Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|---|---|---|---|
| ***CAPITAUX PROPRES*** | | | |
| Capital émis | | 1 449 460 000,00 | 1 449 460 000,00 |
| Réserves consolidées | | | |
| Autres primes et réserves | 10 | 127 332 048,84 | 190 237 647,23 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Résultat net | 11 | 112 022 925,11 | 114 026 511,20 |
| Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs | | | -30 096 507,06 |
| Autres capitaux propres | 12 | | -146 835 602,53 |
| Liaison intre -unités | | | |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES I** | | **1 688 814 973,95** | **1 576 792 048,84** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Subventions d'equipement et d'investissement | | | |
| Emprunts et dettes financieres | 13 | 217 633 433,97 | |
| Dettes rattachées à des participations | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Autres produits et charges différés | | | |
| Provisions pour pensions et obligations similaires | 14 | 45 181 039,08 | 41 167 491,10 |
| Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux | | | |
| Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| Impots différes passif | 15 | 190 605,63 | 1 543 951,19 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **263 005 078,68** | **42 711 442,29** |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Dettes parafiscalites céréaliéres | | | |
| Dettes intra -groupe | 16 | 640 000 000,00 | 670 810 961,25 |
| Interets echus des obligations et des titres participatifs | | | |
| Fournisseurs matiéres premiers | | 1 236 951,66 | 3 793 340,81 |
| Autres fournisseurs et comptes rattachés | 17 | 7 399 113,46 | 47 265 117,47 |
| Impôts | | 33 315 421,24 | 31 317 610,00 |
| Autres dettes passifs courants | 18 | 14 021 512,06 | 20 593 431,72 |
| Trésorerie du passif | | | |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **695 972 998,42** | **773 780 461,25** |
| | | | |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **2 647 793 051,05** | **2 393 283 952,38** |
| | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

# Comptes de Résultat

**(par Nature)**

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|---|---|---|---|
| Chiffre d'affaires | 15 | 1 568 732 126,15 | 1 742 545 814,81 |
| Ventes de marchandises | | 934 500,00 | 11 562,11 |
| Ventes de produits finis | | 1 560 696 082,40 | 1 734 780 391,30 |
| Ventes autres produits | | 352 570,66 | 192 060,30 |
| Autres Prestations | | 6 748 973,09 | 7 561 801,10 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | -2 278 390,87 | 4 703 470,47 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | 1 116 976,18 | |
| **I. PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **1 567 570 711,46** | **1 747 249 285,28** |
| Achats consommés | | -1 271 898 532,81 | -1 412 059 288,75 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -17 837 495,90 | -27 418 550,40 |
| **II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-1 289 736 028,71** | **-1 439 477 839,15** |
| **III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)** | | **277 834 682,75** | **307 771 446,13** |
| Charges de personnel | 16 | -160 594 431,65 | -145 986 424,59 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -4 873 040,65 | -5 525 187,20 |
| **IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **112 367 210,45** | **156 259 834,34** |
| Autres produits opérationnels | | 30 400 186,84 | 12 028 614,33 |
| Autres charges opérationnelles | | -17 148 391,98 | -799 272,67 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | -29 229 064,22 | -29 101 593,98 |
| Dotations aux provisions et pertes de valeur | | -347 000 364,75 | -355 736 222,44 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | 17 | 341 125 814,49 | 349 660 442,41 |
| **V. RESULTAT OPERATIONNEL** | | **90 515 390,83** | **132 311 801,99** |
| Produits financiers | | 4 810 800,00 | 7 319 075,00 |
| Charges financières | | | |
| **VI. RESULTAT FINANCIER** | | **4 810 800,00** | **7 319 075,00** |
| **VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)** | | **95 326 190,83** | **139 630 876,99** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -19 735 863,00 | -27 885 765,00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | 1 739 084,80 | 1 986 842,43 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 1 943 907 512,79 | 2 116 257 417,02 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | -1 866 578 100,16 | -2 002 525 462,60 |
| **VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **77 329 412,63** | **113 731 954,42** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser) | | | |
| **IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **77 329 412,63** | **113 731 954,42** |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | |
| **XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | |
| Part du groupe (1) | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

# Comptes de Résultat

**(par Nature)**

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|---|---|---|---|
| Chiffre d'affaires | 16 | 1 566 238 417,88 | 1 568 732 126,15 |
| Ventes de marchandises | | 1 236 697,10 | 934 500,00 |
| Ventes de produits finis | | 1 559 772 678,85 | 1 560 696 082,40 |
| Ventes autres produits | | 395 327,34 | 352 570,66 |
| Autres Prestations | | 4 833 714,59 | 6 748 973,09 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 11 528 743,87 | -2 278 390,87 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | 853 407,71 | 1 116 976,18 |
| **I. PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **1 578 620 569,46** | **1 567 570 711,46** |
| Achats consommés | | -1 295 054 886,21 | -1 271 898 532,81 |
| Services extérieurs et autres consommations | 17 | -28 825 312,67 | -17 837 495,90 |
| **II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-1 323 880 198,88** | **-1 289 736 028,71** |
| **III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)** | | **254 740 370,58** | **277 834 682,75** |
| Charges de personnel | 18 | -133 087 981,54 | -160 594 431,65 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -5 544 148,06 | -4 873 040,65 |
| **IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | **19** | **116 108 240,98** | **112 367 210,45** |
| Autres produits opérationnels | | 28 465 316,53 | 30 400 186,84 |
| Autres charges opérationnelles | | -1 018 136,91 | -17 148 391,98 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | -24 921 901,08 | -29 229 064,22 |
| Dotations aux provisions et pertes de valeur | 20 | -333 168 913,77 | -347 000 364,75 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 347 622 705,92 | 341 125 814,49 |
| **V. RESULTAT OPERATIONNEL** | | **133 087 311,67** | **90 515 390,83** |
| Produits financiers | 21 | 9 143 494,16 | 4 810 800,00 |
| Charges financières | | | |
| **VI. RESULTAT FINANCIER** | | **9 143 494,16** | **4 810 800,00** |
| **VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)** | | **142 230 805,83** | **95 326 190,83** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -28 226 682,00 | -19 735 863,00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | 22 387,37 | 1 739 084,80 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 1 963 852 086,07 | 1 943 907 512,79 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | -1 849 825 574,87 | -1 866 578 100,16 |
| **VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **114 026 511,20** | **77 329 412,63** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser) | | | |
| **IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | **22** | **114 026 511,20** | **77 329 412,63** |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | |
| **XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | |
| Part du groupe (1) | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

# Comptes de Résultat

**(par Nature)**

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

| Libellé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|---|---|---|---|
| Chiffre d'affaires | 19 | 1 756 578 029,90 | 1 566 238 417,88 |
| Ventes de marchandises | | 1 174 134,50 | 1 236 697,10 |
| Ventes de produits finis | | 1 750 793 163,41 | 1 559 772 678,85 |
| Ventes autres produits | | 556 542,39 | 395 327,34 |
| Autres Prestations | | 4 054 189,60 | 4 833 714,59 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | -12 705 917,36 | 11 528 743,87 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | 617 454,55 | 853 407,71 |
| **I. PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **1 744 489 567,09** | **1 578 620 569,46** |
| Achats consommés | | -1 410 759 309,15 | -1 295 054 886,21 |
| Services extérieurs et autres consommations | 20 | -34 051 875,38 | -28 825 312,67 |
| **II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-1 444 811 184,53** | **-1 323 880 198,88** |
| **III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)** | | **299 678 382,56** | **254 740 370,58** |
| Charges de personnel | 21 | -138 184 316,03 | -133 087 981,54 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -5 246 167,00 | -5 544 148,06 |
| **IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | **22** | **156 247 899,53** | **116 108 240,98** |
| Autres produits opérationnels | | 18 146 369,55 | 28 465 316,53 |
| Autres charges opérationnelles | | -1 662 862,67 | -1 018 136,91 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | 23 | -31 995 558,99 | -24 921 901,08 |
| Dotations aux provisions et pertes de valeur | | -335 181 909,74 | -333 168 913,77 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 334 054 083,80 | 347 622 705,92 |
| **V. RESULTAT OPERATIONNEL** | | **139 608 021,48** | **133 087 311,67** |
| Produits financiers | 24 | 1 288 947,94 | 9 143 494,16 |
| Charges financières | | | |
| **VI. RESULTAT FINANCIER** | | **1 288 947,94** | **9 143 494,16** |
| **VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)** | | **140 896 969,42** | **142 230 805,83** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | 25 | -31 366 223,00 | -28 226 682,00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | 2 492 178,69 | 22 387,37 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 2 097 978 968,38 | 1 963 852 086,07 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | -1 985 956 043,27 | -1 849 825 574,87 |
| **VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **112 022 925,11** | **114 026 511,20** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser) | | | |
| **IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | **26** | **112 022 925,11** | **114 026 511,20** |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | |
| **XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | |
| Part du groupe (1) | | | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

# Tableau des Flux de Trésorerie

**(Méthode Directe)**

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

| Intitulé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles** | | | |
| Encaissement reçus des clients et autres | | 1 609 516 043,62 | 1 748 842 481,64 |
| Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre | | -1 431 138 004,92 | -2 150 900 843,34 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | -80 740,89 | -108 756,75 |
| Impôts sur les résultats payés | | -56 559 680,50 | -37 325 438,46 |
| Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires | | | |
| Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser) | | | |
| Virement de fonds | | | |
| Souscription DAT | | | |
| Restitution DAT | | 428 836 400,00 | 415 000 000,00 |
| Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A) | | 550 574 017,31 | -24 492 556,91 |
| **Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | -3 008 415,42 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | -362 700,00 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| Intérêts encaissés sur placements financiers | | | 7 096 500,00 |
| Dividendes et quote-part de résultats reçus | | | |
| Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B) | | | 3 725 384,58 |
| **Flux de trésorerie provenant des activités de financement** | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa | | | |
| Dividendes et autres distributions effectués | | | |
| Encaissements provenant d'emprunts | | | |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés | | | |
| Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C) | | | |
| Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités | | | |
| **Variation de trésorerie de la période (A+B+C)** | | **550 574 017,31** | **-20 767 172,33** |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 265 282 681,53 | 286 049 853,86 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | 18 | 817 982 768,62 | 265 282 681,53 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | **552 700 087,09** | **-20 767 172,33** |
| | | | |
| **Rapprochement avec le résultat comptable** | | **630 029 499,72** | **92 964 782,09** |

# Tableau des Flux de Trésorerie

**(Méthode Directe)**

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

| Intitulé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles** | | | |
| Encaissement reçus des clients et autres | | 1 588 845 693,87 | 1 609 516 043,62 |
| Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre | | -1 334 700 741,42 | -1 431 138 004,92 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | -1 215 503,44 | -80 740,89 |
| Impôts sur les résultats payés | | -37 723 357,00 | -56 559 680,50 |
| Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires | | | |
| Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser) | | | |
| Virement de fonds | | | |
| Souscription DAT | | -443 000 000,00 | |
| Restitution DAT | | | 428 836 400,00 |
| Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A) | | -227 793 907,99 | 550 574 017,31 |
| **Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | -8 818 018,03 | |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| Intérêts encaissés sur placements financiers | | | |
| Dividendes et quote-part de résultats reçus | | | |
| Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B) | | -8 818 018,03 | |
| **Flux de trésorerie provenant des activités de financement** | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa | | | |
| Dividendes et autres distributions effectués | | | |
| Encaissements provenant d'emprunts | | | |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés | | | |
| Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C) | | | |
| Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités | | | |
| **Variation de trésorerie de la période (A+B+C)** | | **-236 611 926,02** | **550 574 017,31** |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 817 982 768,62 | 265 282 681,53 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | 23 | 581 370 842,60 | 817 982 768,62 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | **-236 611 926,02** | **552 700 087,09** |
| | | | |
| **Rapprochement avec le résultat comptable** | | **-122 585 414,82** | **630 029 499,72** |

# Tableau des Flux de Trésorerie

**(Méthode Directe)**

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

| Intitulé | Not | Exercice | Exercice Précédent |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles** | | | |
| Encaissement reçus des clients et autres | | 1 741 109 204,66 | 1 588 845 693,87 |
| Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre | | -2 003 272 213,61 | -1 334 700 741,42 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | -4 671 593,88 | -1 215 503,44 |
| Impôts sur les résultats payés | | -45 696 830,00 | -37 723 357,00 |
| Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires | | | |
| Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser) | | | |
| Virement de fonds | | 47 450 900,00 | |
| Souscription DAT | | | -443 000 000,00 |
| Restitution DAT | | 444 160 053,15 | |
| Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A) | | 179 079 520,32 | -227 793 907,99 |
| **Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | -158 371 432,95 | -8 818 018,03 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| Intérêts encaissés sur placements financiers | | 7 176 600,00 | |
| Dividendes et quote-part de résultats reçus | | | |
| Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B) | | -151 194 832,95 | -8 818 018,03 |
| **Flux de trésorerie provenant des activités de financement** | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa | | | |
| Dividendes et autres distributions effectués | | | |
| Encaissements provenant d'emprunts | | 67 749 133,35 | |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés | | | |
| Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C) | | 67 749 133,35 | |
| Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités | | | |
| **Variation de trésorerie de la période (A+B+C)** | | **95 633 820,72** | **-236 611 926,02** |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 581 370 842,60 | 817 982 768,62 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | 27 | 677 004 663,32 | 581 370 842,60 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | **95 633 820,72** | **-236 611 926,02** |
| | | | |
| **Rapprochement avec le résultat comptable** | | **207 656 745,83** | **-122 585 414,82** |

# Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

| Intitulé | Not | Capital Social | Prime d'émission | Ecart d'évaluation | Ecart de réévaluation | Réserves et Résultat |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| **Solde au 31 décembre N-2** | | **1 449 460 000,00** | | | | **-168 054 212,65** |
| Changement de méthode comptable | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | | | | | -9 701 616,76 |
| Réévaluation des immobilisations | | | | | | |
| Profits ou pertes non comptabilisés | | | | | | |
| Dans le compte de résultat | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | |
| Augmentation de capital | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | | | | | 113 731 954,42 |
| **Solde au 31 décembre N-1** | | **1 449 460 000,00** | | | | **-64 023 874,99** |
| Changement de méthode comptable | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | | | | | |
| Réévaluation des immobilisations | | | | | | |
| Profit ou pertes non comptabilisés | | | | | | |
| Dans le compte de résultat | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | |
| Augmentation de capital | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | | | | | 77 329 412,63 |
| **Solde au 31 décembre N** | **19** | **1 449 460 000,00** | | | | **13 305 537,64** |

# Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

| Intitulé | Not | Capital Social | Prime d'émission | Ecart d'évaluation | Ecart de réévaluation | Réserves et Résultat |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| **Solde au 31 décembre N-2** | | **1 449 460 000,00** | | | | **-64 023 874,99** |
| Changement de méthode comptable | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | | | | | |
| Réévaluation des immobilisations | | | | | | |
| Profits ou pertes non comptabilisés | | | | | | |
| Dans le compte de résultat | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | |
| Augmentation de capital | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | | | | | 77 329 412,63 |
| **Solde au 31 décembre N-1** | | **1 449 460 000,00** | | | | **13 305 537,64** |
| Changement de méthode comptable | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | | | | | |
| Réévaluation des immobilisations | | | | | | |
| Profit ou pertes non comptabilisés | | | | | | |
| Dans le compte de résultat | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | |
| Augmentation de capital | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | | | | | 114 026 511,20 |
| **Solde au 31 décembre N** | **24** | **1 449 460 000,00** | | | | **127 332 048,84** |

# Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

| Intitulé | Not | Capital Social | Prime d'émission | Ecart d'évaluation | Ecart de réévaluation | Réserves et Résultat |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| **Solde au 31 décembre N-2** | | **1 449 460 000,00** | | | | **13 305 537,64** |
| Changement de méthode comptable | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | | | | | |
| Réévaluation des immobilisations | | | | | | |
| Profits ou pertes non comptabilisés | | | | | | |
| Dans le compte de résultat | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | |
| Augmentation de capital | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | 114 026 511,20 | | | | |
| **Solde au 31 décembre N-1** | | **1 563 486 511,20** | | | | **13 305 537,64** |
| Changement de méthode comptable | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | -13 750 658,19 | | | | |
| Réévaluation des immobilisations | | | | | | |
| Profit ou pertes non comptabilisés | | | | | | |
| Dans le compte de résultat | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | |
| Augmentation de capital | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | 112 022 925,11 | | | | |
| **Solde au 31 décembre N** | **28** | **1 675 509 436,31** | | | | **13 305 537,64** |